



Balag .

Majmūc al-Awāmir



32101 027315199

Princeton University Library

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.



Egypt

Look for t.p.
after p. 10.

فهرست مجموع الاوامر العالية الصادرة
في سنة ١٨٨٢

(فهرست مجموع الاوامر العالیه الصادره فی سنة ١٨٨٢)

صحیفة

- ٢ صدر الامر الکرم فی ٨ يناير سنة ١٨٨٢ بتعيين ديكران بك وكيل الديوان
اتطارية المصرية
- ٢ صدر الامر الکرم فی هذا التاريخ بتعيين موسى ومولى أحد أعضاء قوميون
صندوق الدين عضوا في لجنة تحضير قوانين المستخدمين الملكية بدلا عن موسى
فخري بوالله
- ٢ أمر كريم بتعيين شفيق بك نائبا للوكيل العمومي بالمعالي الاهلية النظامية
- ٢ أمر كريم بتعيين حسين فهمي باشا وموسى بوجوان عضوين في لجنة حفظ
الاسمار القديمة العربية
- ٢ أمر كريم بتجديد وظيفة سادسة لقاضي من ابناء الوطن بحكمة مصر الابتدائية
المختلطة
- ٤ أمر كريم بامتداد المدة القضائية للمعالي المختلطة لغاية اليوم الاول من شهر فبراير
سنة ١٨٨٢
- ٥ أمر كريم بتعيين سعاد تلوح محمد سامي باشا رئيسا لمجلس التطار وناظرا للداخلية
وتكليفه بتشكيل تطارية جديدة
- ٥ أمر كريم بتعيين سعاد تلوح مصطفى فهمي باشا ناظرا للخارجية والحقانية وعزت
أحمد عرابي بك ناظرا للجهادية والبحرية وسعاد تلوح علي صادق باشا ناظرا للداخلية
وعزت تلوح محمد فهمي بك ناظرا للاشغال العمومية وسعاد تلوح عبد الله فكري باشا
ناظرا للمعارف العمومية وسعاد تلوح حسن شريفي باشا ناظرا للاوقاف
- ٦ تقرير مرفوع من دولتس اوريس مجلس التطار للعضرة الفخيمة الخديوية
بخصوص ما عزم على اجرائه مع رفقاته من الاصلاحات في القطار المصري والتمس
من مكارم الجناح العالي التصديق عليه
- ٨ خطاب الجناح الخديو المعظم أيده الله الى سعاد تلوح محمد سامي باشا
- ٨ أمر عال بتعيين سعاد تلوح حسين باشا الدرامه لي وكيلًا للتطارية الداخلية وعزت
يعقوب بك سامي وكيلًا للتطارية الجهادية ورفعت تلوح علي بك فهمي وكيلًا للتطارية
المعارف وابقاء كل من سعاد تلوح بلوم باشا وعزت تلوح بطرس بك عالي وعزت تلوح تيجران بك
وسعاد تلوح حسين فهمي باشا في وظائفهم

صحيفة

- ٩ أمر عال بتعيين سعادتلو محمد ركي باشا مدير السكك الحديدية ومينا الاسكندرية بدلا من سعادتلو علي صادق باشا
- ١٠ أمر عال بابقاء وسويك مدير الاشغال العمومية في وظيفته
- ١١ أمر عال بتعيين سعادتلو أحمد فريد باشا مورا للدائرة البلدية بمصر
- ١٢ أمر عال بتعيين عزتلو أحمد بك رفعت باشا كاتب مجلس النواب
- ١٢ الامر العالي التديوي الشامل للأشحة بمجلس شوري النواب
- ٢٠ أمر عال باعتبار مدة بقاء أعضاء مجلس النواب المنتخبين الآن في وظيفته النيابة خمسة أعوام اعتبارا من تاريخ انعقاده الحالي
- ٢٠ أمر عال بابقاء سعادتلو محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب في رئاسة ذلك المجلس لمدة خمسة أعوام اعتبارا من تاريخ انعقاده الحالي
- ٢١ أمر عال بانتهاء مدة اجتماع مجلس النواب الذي كان ابتدأه في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ يكون في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢
- ٢٢ أمر عال بتعيين عبد القادر بك الذي كان قاضيا بمحكمة اسكندرية الابتدائية المختلطة قاضيا بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة
- ٢٢ أمر ~~كريم~~ بتعيين حضرة واصل بك عزى رئيس المحكمة مصر الابتدائية المختلطة
- ٢٣ أمر عال بتعيين سعادتلو أحمد مجدى الذى كان رئيس قلم ترجمة نظارة الاشغال العمومية قاضيا بمحكمة اسكندرية الابتدائية المختلطة
- ٢٤ أمر عال بجعل ادارة جهات عموم السودان بمديرية شرق السودان ومحافظة سواحل البحر الاحمر ومديرية هرروز يلع وبربره ونجده حكمداية واحدة وتشكيل نظارة جديدة بعنوان نظارة الاقاليم السودانية ومخلفاتها ويكون مركزها بمصر القاهرة
- ٢٥ أمر عال بتعيين سعادتلو عبد القادر باشا حكاما لعموم السودان وناظر اعلى ديوان الاقاليم السودانية ومخلفاتها
- ٢٦ أمر عال بابقاء معاقدا العربان من القرعة العسكرية ومن أشغال العونة وبدفع سكان العرب والكفور واليسلا من العربان بدلية العونة أسوة أرباب العزب وباجراء عمل التعمير والتعداد على كلقة قبائل عربان القطر المصرى وبشكليف مشايخ قبائل العربان باجراء ذلك العمل

مختصة

- ٢٧ أمر عال بتعيين ابراهيم رشدي باشا رئيسا لمحكمة مصر الابتدائية المختلطة
- ٢٨ أمر عال بتعيين الموسوي بريدف مفتش المالية ومدير الحسابات بتظاره الخارجية (فرانسا)
- ٢٨ الامر العالي الخديوي الشامل لقانون الانتخاب
- ٤٠ أمر عال بتعيين عزتكو على بك الروبي وكيلًا لتظاره الاقاليم السودانية ومطحاتها
- ٤٠ أمر عال بانفضاض مجلس النواب في هذا اليوم الذي هو آخر مدة انعقاده في هذه السنة
- ٤١ أمر عال بتقسيم جهات الودان الى أربعة أقسام كالآتي بيانه
- ٤٢ أمر عال بتوقيع موعات العسارات التي أخذت بشوارع المحروسة المستحقة وتغيرت معالمها الشرعية بسبب خدمها وتعذر الاستدلال على مقاسها وحدودها لعدم وجود سجلها الاصلي وتحرير الحجج اللازمة بمالجهة الميري بدون مقاس ولا تحديد بنوع الاستثناء
- ٤٣ أمر عال بتعيين سعادتلو محمد دهمي باشا ناظر الاشغال العمومية وسعادتلو قدير باشا وكيل رئاسة قومسيون تحضير القوانين بتظاره الحقلية وحامد افندي نيازى مفتش المدارس والمكاتب وناظر قسم أول مدرسة المعلمين عضوا بمجلس المعارف الأعلى
- ٤٤ أمر عال بتعديل بندي ١٨٣ و ١٨٤ من القانون المدني بالاصح
- الآتية
- ٤٥ أمر عال بتعيين موسي بوجان بيرت بوراجو يفتش قاضيًا بمحكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة
- ٤٦ ارادة سنية صادرة بالتلغراف الى ديوان الداخلية وباقي دواوين الحكومة العاليه بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٨٨٢ بتعيين سعادة اسمعيل راغب باشا رئيسا لمجلس التظار وأمره بتشكيل وانتخاب هيئة بعهدها
- ٤٦ أمر كرم صادر سعادة اسمعيل راغب باشا بتاريخ غرة شعبان سنة ١٢٩٩ بتعيينه رئيسا لمجلس التظار وتشكيله هيئة جديدة
- ٤٦ العريضة المقدمة من معادة اسمعيل راغب باشا للعضرة الفخيمة الخديوية بانتخاب التظار الآتي بيانهم للنظارات الآتي بيانهم او التماسه صدور الامر الكرم بذلك مع توليته تظاره الخارجية

- ٤٧ أمر عال صادر لسعادة راغب باشا رئيس مجلس النظائر بتاريخ ٤ شعبان سنة ١٢٩٩ بالتصديق على انتخابه للنظار المشار اليهم للنظارات المذكورة بقرينة نظارة الخارجية في عهدته علاوة على مقام الرئاسة
- ٤٨ التقرير المقدم من حضرة عطوفتساو رئيس مجلس النظائر الى الحضرة الفخيمة الخديوية بعرضه الاصول التي تعتبرها الهيئة المشكلة تحت رئاسته أساسا لجميع اجرائاتها
- ٤٩ ارادة سنوية صادرة لعطوفتساو رئيس مجلس النظائر راغب باشا في ٤ شعبان سنة ١٢٩٩ بالتصديق على الاصول التي تعتبرها الهيئة المشكلة أساسا لجميع اجرائاتها
- ٥٠ ذكر بتوخديوي صادر بتاريخ ٤ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بتعيين سعادة أحمد رافق باشا محافظا للاسكندرية وسعادة اسمعيل زهدي باشا محافظا لدمياط وحضرة حسين بك البغدادي محافظا لرشيد
- ٥١ ذكر بتوخديوي صادر بتاريخ ٤ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بتعيين منقرات الاتي ذكرهم مديرين للمديريات الاتي ياتها
- ٥٢ ذكر بتو صادر بتاريخ ٦ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بتعيين سعادة عثمان باشا نائب مأمور الضبطية بمصر القاهرة
- ٥٣ الامر العالي الصادر بتاريخ ٦ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بتشكيل قومسيون مخصوص بالاسكندرية للتحقق من مواد السرقات والقتل والهتك والنهب والحريق التي وقعت بغير سكندرية في الايام الاتي ياتها
- ٥٤ أمر عال صادر بتاريخ ٦ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بتشكيل قومسيون مخصوص بطلال الفحص وتحقيق مواد السرقات والقتل والهتك والنهب والحريق التي وقعت في كافة أنحاء القطر المصري ما عدا مدينة سكندرية أثناء العصيان العسكري
- ٥٦ أمر عال بتشكيل قومسيون مخصوص بمصر القاهرة للتحقيق واقامة الدعوى على كل من ارتكب جريمة العصيان أو التعدي على السلطة الخديوية أو الاطاعة للذات الخديوية

٥٨ أمر عال بتشكيل محكمة عسكرية بمصر القاهرة للحكم في الدعاوى التي تقدم اليها من القومسيون والخصوص المشكل بمصر القاهرة وتعيين حضرات الآتي ذكرهم رئيساً وأعضاء لها

٦٠ أمر عال بتشكيل محكمة عسكرية بمسندرية للحكم في الدعاوى التي تقدم اليها من القومسيون والخصوص الذين تشكلا بمسندرية ووطنطا وتعيين حضرات الآتي ذكرهم رئيساً وأعضاء لها

٦١ أمر عال بتعيين سعادته لو عثمان ماهر باشا مدير الاسبوط وعزاله حسن ذهني بك مدير القضا

٦٢ أمر عال بتعيين سعادته لو محمد وحدي باشا وكيلاً لانتظار الدخايمية

٦٣ أمر عال بتعيين سعادة خليل كامل باشا ناظر الدائرة السنية

٦٤ أمر عال بتعيين سعادته لو حسن حلمي باشا مأمور الدائرة البلدية بمصر

٦٥ أمر عال باعطاء سعادة محمد سلطان باشا مبلغ عشرة آلاف جنيه من خزينة المالية بوجه استثنائي تعويضاً للتلفيات التي حصلت له ومكافأة لسعادته على صداقته

٦٥ أمر عال بالغاء الامر الصادر بتاريخ ١٤ أغسطس الماضي بفتح دخول القسم البحري في موانئ دمياط ورشيد الكائنة بين بور سعيد وسكندرية

٦٥ أمر عال بالغاء الامر الصادر بتاريخ ٢ سبتمبر الاخير المحرر بفتحه على دخول الغاز السائل والادوات الانتهائية الناشئة عنه بالقطر المصري

٦٦ أمر عال بالغاء قوانين ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ من الاعانة والضمائم والامتيازات العسكرية البحرية والبحرية وعن الاجازات وعن نسوية حالة الضباط المستودعين وعن الترفيع وعن معاشات تقاعد العسكرية وان ناظر البحرية والبحرية بما دون بان يطبق موقفاً في حق الضباط والصف ضباط العسكرية البحرية والبحرية أحكام الامر الصادر بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٨٧٦ عن مصاريف انتقال الموظفين الملكية حين وضع قانون خصوصي للعسكرية

٦٧ أمر عال بالغاء الامر العالي الصادر في ٢٠ ابريل سنة ٨١ الذي تقررت به مرتبات الضباط والصف ضباط والعساكر البحرية والبحرية واعادة مرتباتهم الى ما كانت عليه قبل هذا الامر

٦٨ أمر عال بتعيين سعادة مصطفى باشا معرب وكيلا للبحرية بدلا عن شيرين باشا

المؤلف

٦٩ أمر عال بجعل مدرسة ليدت بعثة لسطارة المعارف العمومية كما كانت وان

السودان في كرتهاكون بأربعة لمسهول

٧٠ أمر عال بتعيين سعادة محمد قري باشا وكيلا لرئاسة القومسيون الموطن تنظيم

الملك لاية انعامية قضايا بحكمة استشفى امكدر به عوضا عن رضايك

المؤلف

٧١ أمر عال بتوقيف المولى عبد المعينة القوط احق بالمدة الطويلة وبطلان المرافعة

وجميع المواجب المحددة لفيدار حيات وتجديده وتسجيل عقوده وبالجملة

بكاله ام عمل الى يجب تيممه في مدة مقررته بتسدي لسانه وبجسدي احكام

قضايه وواعدا لال احكام القضاية والادارية والمصرية فيها من ابتداء

١٠ يونيو ولدت في دسمبر سنة ٨٢

٧٢ أمر عال بمتدار كفة الاعيد المقررة في باله بعثة بقتضي احكام صادرة من

المجلس الخليفة وكذا واعيد انكميات ونحوها من الاوراق التجارية الجاري

التعامل من امم ١٠٠٠ يونيو امم الى غاية ٣٠ نوفمبر فيل

٧٣ أمر عال بالاعشوم حرية انصبيان عن المزمين الثواني والملازمين الاول

والبوربشة مع تخرجهم من رتبهم وحرمانهم من كل حق في مرتب لاستبعاد

ومعاش التقاعد

٧٤ أمر عال بتعيين سعادة اراهيم باشا شدي عضوا للاقومسيون المشكل باسكدرية

لتحقيق مواد سرقات وهدل ونحوه بشد لاعن جديك

٧٥ أمر عال بتعيين الدكتور عمرات بك حكيما في السكة الحديدية لعضوا لمجلس الصحة

العمومية

٧٦ أمر عال بعدم اختصاص المحاكم المختلطة بقضايا المعويضات التي ترفع

ضد الحكومة المصرية وبتشكيل قومسيون خصوصي بالحكم في الطلبات

المذكورة

٧٧ أمر عال بتعيين سعادة جميل كامل باشا وكيلا لسطارة لخرية

٧٨ أمر عال بعدم اختصاص المحاكم المحلية بقضايا المعويضات التي ترفع

ضد الحكومة المصرية وبتشكيل قومسيون خصوصي للحكم في الطلبات

المذكورة

صحيفة

٧٨ أمر عال بتعيين حضرة سليمان باشا في بلد فاضيا بمحكمة ام اسكندرية المختلطة
الابتدائية بدلا عن عثمان بك عرق

٧٩ أمر عال بالنصر في الحواجات برتود وشركائه المنجيين في مصر بأن يحجروا في مصر
الفاخرة تحت مسئوليتهم ادارة عربات ومينوس لقل الركاب في الشوارع الآتية
ببائنا

٨١ تقرير مرفوع من دولو رئيس مجلس النظار للسند اعلىية الخديوية اوصى
فيه الاسباب الداعية لتقيص المبلغ الآتي من أصل مبالغ الاعتمادات
واقس من الجباب الخديوية اعظم التصديق على مشروع أمر عال يتعلق بهذا
الموضوع

٨٢ أمر عال برط مقدار التوفيرات والزيادات في ميزانية سنة ١٨٨١ وتقيص
الاعتمادات المصرحة بقية في اعتمادات ميزانية سنة ١٨٨٢ الغير اعتيادية
الى المبلغ الآتي بانه وتخصيصه الى المبالغ الموضحة بالجدول الآتي

٨٥ أمر عال بتعيين سعادة تلو على مباركة باشا وحضرة جبران بك وحضرة يعقوب بك
ارئيسا لعضوية لجنة حفظ الامتار العربية السنية

٨٦ أمر عال بتعيين سعادة تلو محمود باشا الشلبي ليدرة المعارف

٨٦ أمر عال بتعيين قرايت احمدى رريان وكيل النائب العام ومي باشا كم امثلة
واراهيم احمدى نقيب ماعد وكيل النائب العام ومي باشا كم مند كورة "عصا"
بالقوس. يكون المشكل لتحقين مواد لسرقات وخلافه التي حصلت باسكندرية
في الايام الآتية ببائنا

٨٧ أمر عال بتبديل الحكم الصادر على أحمد عمر بي باشا بالقصاص بالنفى المؤبد من
الافطار المصرية ومخلفاتها وابراء الحكم الصادر عليه بالنفى ان عاد الى الاقطار
المصرية ومخلفاتها

٨٨ أمر عال بتعيين سعادة اسمعيل - برى باشا رئيسا لقومسيون المشكل في طهطا
بدلا عن سعادة محمود باشا الشلبي

٨٩ أمر عال بتعيين بر هيم بك واصف وموريس بك ومي باشا لادراكى قيود
ومحمد قسدى على أعضاء لمحكمة اسكندرية العسكرية بدلا عن سعادة رضوان
باشا وسعادة موريس باشا وسعادة مصطفى باشا العرب وحضرة حسين بك
مظهور

- ٩٠ أمر عال بتعديل الحكيم الصادر بالقصاص على كل من طلبه باشا عصمت وعبد
العال باشا حتى ومحمود باشا على باشا في بال في المؤبد من لاقطار
المصرية ومصدقها وجرأ الحكيم بالفتة على عن كن منهم ادرجح لى لاقطار
المصرية أو لمخافاتها
- ٩١ أمر عال بتعيين سعادة محمد علي باشا مصر الماسة حليته بدلا عن دولتور ياض
باشا
- ٩٢ أمر عال بتعيين سعادة علي غابش ركبلا لغيره بدلا عن اسمعيل كامل باشا
- ٩٣ أمر عال بتعديل الحكيم الصادر بالقصاص على كل من محمود فهمي باشا وبه قوت
سدي باشا في المؤبد من الاقدار المصرية ومصدقها وجرأ الحكيم بالفتة على
كل منهم ادرجح لى لاقطار المصرية ومصدقها
- ٩٤ أمر عال بخول ملائكة موجودات محمد عرابي وطامه عصمت وعبدالعال على
ومحمود سامي وعلى فهمي ومحمود فهمي وبه قوت سامي في ذلك الحكومة ومبيح
جميع ذلك وتحت يده لدا عروضا اني سبعة على ان صيدوا بالحوادث
الثورية
- ٩٥ أمر عال بتعديل محمد عرابي وطلبه عصمت وعبدالعال على ومحمود سامي وعلى
فهمي ومحمود فهمي وبه قوت سامي من جميع ارباب وادبقات وعلامات
اشرف الخائرين اياها مع نحواً ٥٠٠ منهم من در صفاط الجيش المصري نحواً
مؤبد
- ٩٥ أمر عال بغير باب الاختصاص القومسيون لاشكل باسكندرية على واقعات يوم
١١ بويه وما وقع عند ذلك ليلة ١٤ ستمبر سنة ١٨٨٢
- ٩٦ أمر عال باقامة عمدة فوزي باشا لاشتركة في جريمة العصيان في ايمادته تحت
ملاحقة الضبطية مع دونه أربعة آلاف جنه مصري تأمينا لمدة أربع سنوات
وعدم سجنه في لدوائر
- ٩٧ أمر عال باقامة الاشخاص المشركين في جريمة العصيان لائق سان اعمالتهم في
بلادهم تحت ملاحقة الضبطية مع دفع السامين المئين قدره ومدته أمام اسم كل
منهم وتغيير يداهم من جميع رتبهم وعنوان اسم ومناصمهم وعلامات شرفهم
واعتبارهم

٩٨ أمر عاب باقامة الانحاض المشتركين في جريدة العصيان الاتي بيان اسمائهم في بلادهم تحت ملاحظة النضبية مع دفع التأمين المبني قدره ومدته أمام اسم كل منهم وتجريدهم من جميع رتبهم وعنواناتهم ومناصبهم وعلامات شرفهم وامتيازاتهم

١٠٠ أمر عال بعبارة الانحاض المشتركين في جريدة العصيان الاتي بيان اسمائهم بالنق بصفة الميمنة أذناء وتجريدهم من يكون منهم حائز رتبة أو عنوان أو منصب أو امتياز أو علامة شرف من ذلك جميعه

١٠٢ أمر عاب باقامة الانحاض المشتركين في جريدة العصيان الاتي بيان اسمائهم في بلادهم أو بأبعدهم تحت ملاحظة النضبية وتجريدهم من يكون منهم حائز رتبة أو عنوان أو منصب أو امتياز أو علامة شرف من ذلك جميعه

١٠٥ نواع الاوامر العلية الصادرة في سنة ١٨٨٢
١٠٥ أمر عال بعبارة من جريدة بعض ان من لم يوافق لاتي بيانهم الذين لم يصدق في حقهم حكم وأمر بخصوصي مع تجريدهم من رتبهم وحرمانهم من كل حق في حرب لا امتياز أو منصب أو امتياز

١٠٥ أمر عال بتعويض كل من مد طوي بان خلو من وحسب ان شمت فانتقامات عسكرية أعيدت بحكمة عسكرية المنسكة سكرتيرية الحكم في الدعاوى التي تقدم اليها من لواء سيوندي كتيبي باسكدرية وطمعا

١٠٦ أمر عال بتدبير ميمنة ارادات اجهات اعطت سادية لدين بمومي واعبر مخصوصة له عن سنة ١٨٨٣ وميرابسة المصروفات التي يلزم تأديتها من قلات الارادات بالبح لاتي بينها

مجموع الاوامر العالمة الصادرة
فـ سنة ١٨٨٢

صدر الامر اسكرى بمى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ بتعيين ديكران بك و ~~كجلا~~ لديوان
الخارجية المصرية وصدر الامر فى هذا التاريخ بتعيين موسى وى أحد أعضاء
قوميون صدوق الدين عضو فى لجنة تحضير قوانين المستعدين الملكية بدلا عن
موسى وفتش جواله

• (امر كر م تعيين شقيق بك د ثالو وكيل العمومى بالبحا كم

الاهلية النظامية) •

• (عن حديثه صدر) •

بعد الاطلاع على لائحة تنظيم القضاء بالبحا كم الاهلية وبما على طلب ناظر حقايتها
وموافقة رؤى مجلس نظارنا بمراعى موافق

(المادة الاولى)

قد تعين شقيق بك د ثالو وكيل العمومى بالبحا كم لاهلية النظامية

(المادة الثانية)

على ناظر حقايتها تقديم امر ناظرها

تحرير اسرارى عامر بن العاصمى ٢١ يناير سنة ٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بامر الحضرة الفعيلة الخديوية

رئيس مجلس اسطار

(الامضا)

(محمد شريف)

ناظر الحقاية

(الامضا)

(محمد قدرى)

• (أمر كريم بتعيين حسين فهمي باشا وموسيو بورجوان عضوين
في لجنة حفظ الآثار القديمة العربية) •
• (نحن حذو مصر) •

بعد الاطلاع على أمر بالصادر بتاريخ ١٨ دسمبر سنة ٨١ وساء على طالب بانظر
أوقافا وموافقة رأى مجلس المطار أمر باجتماعات
(المادة الاولى)
تعيين حسين فهمي باشا وموسيو بورجوان عضوين في لجنة حفظ الآثار القديمة العربية
(المادة الثانية)

على ناظر أوقافنا تنفيذ أمرنا هذا
تحرير اسرارى عابدين العامرة في اليوم الحادى والعشرين من شهر يناير سنة ١٨٨٢
• (الامضا) •
• (محمد توفيق) •

يا امر الماضرة الله به ما للديوبه

رئيس مجلس المطار

(الامضا)

(محمد توفيق)

ناظر الاوقاف

(الامضا)

(محمد زكى)

• (أمر كريم بتحديد وظيفة مائة افاض من ابناء لوط
محكمة مصر الابتدائية المختاطة) •
• (نحن حذو مصر) •

من بعد الاطلاع على المادة اربعة من الفصل الاول من لائحة تنظيم القضاء بدعاوى
المختاطة وبناء على طلب ناظر حقايت وموافقة رأى مجلس المطار أمر باجتماعات
(المادة الاولى)

تحددت وظيفة مائة لفاض من ابناء لوط محكمة مصر الابتدائية المختاطة

(المادة الثانية)

على باطر حقائبنا تنفيذاً من هذا
تحريراً لاسرائيل عايد من العامرة في اليوم السادس والعشرين من شهر اير سنة اثنتين
ونمانيين بعد انما عايدة رالاف

- (الامضا)
- (محمد توفيق)

بامر الحضرة الفصيحة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا)

(محمد شريف)

باطر الحفافية

(الامضا)

(محمد قدير)

• (مركزهم بامتداد المدة انقضائية للحكام المختلطة لعاية اليوم الاول

من شهر فبراير سنة ١٨٨٢)

• (شخص خديوم مصر)

بعد الاطلاع على لائحة تنظيم انما كم المختلطة خصوصاً على مادة ١٥ من الباب
الثالث وبعد الاطلاع على الامر الصادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨١ القاضي

بتدبير مدة انما كم المختلطة لعاية اليوم الاول من شهر فبراير سنة ١٨٨٢

ونظراً لما وقع من الاتفاق بين حكومتنا والحكومات في الشأن من جهة تنفيذها سنة
ثانية

وبناء على طلب باطر حقائبنا وموافقة رأي مجلس النظار بامر بما هوأت

(المادة الاولى)

امدة انقضائية للحكام المختلطة صار امتدادها لعاية اليوم الاول من شهر فبراير سنة

١٨٨٢

(المادة الثانية)

على باطر حقائبنا تنفيذاً من هذا

تحريري في سراي عايدن لعامة في ٢٨ يناير سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بامر الحصة، الجمعية الخيرية

رئيس مجلس النظار

(الامضا)

(شريف)

ماطر الحفائية

(الامضا)

(محمد قدرى)

• (أمر كرم بتعيين سعادته محمد وسامى باشا رئيساً لمجلس نظار

ونظار الدعاية ونكابه بتشكيل نظارة جديدة) •

• (لحن خديو مصر) •

بعد اطلاعه على الارادة الخديوية، الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

قدأمر بأجهاوت

(المادة الاولى)

تعيين سعادته محمد وسامى باشا رئيساً لمجلس انظار وناظر الادارية

(المادة الثانية)

رئيس مجلس نظارة مكلف بتشكيل نظارة جديدة

صدرت سراي لامه عيليه في ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ الموافق ١ فبراير

سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

• (أمر كرم بتعيين سعادته مصطفى فهمى باشا نادر العار حجة واعقيه وعرتلواحد

عرائى بك ناظر اللع، ديه والصر به وسعادته على صادق باشا ناظر اللمانية

وعرتلوا محمد فهمى بك ناظر الاشغال العمومية وسعادته محمد ائله

فكرى باشا نطر اللع عاوى العمومية وسعادته

حسن شريفى باشا ناظر المالدوق) •

• (لحن خديو مصر) •

ساعلى مارعه اليه اريس مجلس نظارة فامر بأجهاوت

(المادة الاولى)

تعيين سعادته ومصطفى فهمي باشا ناظر اسمايرية والحقانية وعزتوا محمد عرابي بك ناظر
البحرية والبحرية وسعدتوا على صادق باشا ناظر المالية وعزتوا محمود فهمي بك ناظر
الاشغال العمومية وسعدتوا عبد الله فكري باشا ناظر المعارف العمومية وسعدتوا
حسن شريعي باشا ناظر الملاوقاف

(المادة الثانية)

رئيس مجلس نظار ماكلف بتنفيذ أمر ما هذا

صدر بسراي لاسماعيليتي في ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ الموافق ٤ فبراير
سنة ١٨٨٢

• (الامضاء) •

• محمد توفيق •

بأمر الحضرة العليمة الخديوية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

(الامضاء) (محمود سامي)

• (نشر بر مرسوم من دستور رئيس مجلس نظار الحضرة العليمة
الخديوية بخصوص ما عزم على اجرائه مع رفقاء من
الاصلاحات في القطار المصري والقسم من
مكارم الخفاف اية في التصديق عليه) •

مولاي

عهدتم الى تاليف هذه نظرية جديدة وصلاوح ما من حاكمكم السامي والهادي
عند من وجب في ان ابدى حصر نكم انعمه هذه مسامحة الى مستكون اساسا
حرا اتوا مكررا ورعاية أفكار الهبة الى حوض اني ثم انتم فاقول
تعاقت في هذا ناظر المصري من بضع سنين حوادث شملت بالوسم المتنوعة أفكار
أهوا الحكومات لاجلينة وأب لدير مصر به هذه الحوادث على اختلافها ينظر
المنع من جهين ولاهما واجبات مائة وثانية ما اصلاحات له حلية
من الجهة الاولى في صدر او مر عديدة له نظم ديو الحكومة على وجه قطعي وتم
ذلك قانون التصفية الصادر في ١٩ يوا سنة ١٨٨٠ واكتدت فنت الاوامر
هذه صدور هبة دوية وقد اعتدت حكومة حصر نكم عليه كل ذلك الى الآن وعلى

ذلك فان الهيئة المحصورة تستلزم جهة لها حق تنفيذ مقتضى تلك الاوامر بكل الدقة وعدم الاعناء

انتهت مسألة الديون السائرة بالنسبة لدوى الحقوق وهم الشريك اذا كثر الذين عتروا بحقوقهم بعينه الا ان مقتضى ما صدر من الجهات المختصة بتلك الحقوق وفي العريضة ان يستقر السير في ذلك بعبء الجهد في النهاية واما الديون المستطعة ومن جلتها ما يخص بعض المصالح المعينة مثل الدائرة ومصالح الاراضى لا ميريها اني حصصت لتأمين سلطة سنة ١٨٧٨ فتأده اقساط هذه الديون حارية على وجه الانتظام والاصول التي تقررت لحفظ ذلك على وجهه بكل وحس سير الاعمال على الدوام كالمراقبة العمومية وقوم مشيرون صندوق الدين العمومي وتفتيش الدائرة وقوم مسجونين لدمين كلها واحدة التأييد من طرف الحكومة كمال السعد والدقة وهذه الاصول المقررة لا يتطرق اليها اذنى حل في المستقبل ان شاء الله ان هذه الهيئة التي اضررت بتأنيدها تقدم الى عظمةكم سئنا ساعد على تثبيت تلك الاصول ورموحتها كل المساعدة وان هذه الهيئة ستعتر كمال التوفيق بين المصالح العمومية هو الركن الاعظم لحس سير الاعمال وفي امانها ان ادارة مصالح القطر المصري على هذا الوجه تعود على البلاد باعظم النوائد

ومن الجهة الثانية تحقق لحجايبكم الالهى دروزة ابراء لاصلاحت الدخلية وتاكد عند جلالكم ان حصول ذلك على وجهه بكل وعظ الحكمة انما يكون بتأسيس مجلس النواب فصدرت وامركم جليلة باعتمادها وهيئة الجديدة تشترك مع حصر عدم الشعبية في هذا الفكر ومن مقدماتها الاعناء بتقديم اعمالكم لقضاياهم واصلاح الاحوال الادارية وتحسين حالة التعليم والبرية وسبل المخير وفي نشر المعارف العمومية على وجهه يضمن مقدم البلاد في الهيئة الحديثة وتسهيل الطرق لتجارة الزراعة وتوسيع دائرة تجارة والصناعة وغير ذلك مما يعود على البلاد باسراع عام وهذا كله يستدعي عناية اامة الاند يرم قس كل شئ ان يكون مجلس النواب حدود وحقوق تحكمه من تقديم المساعدات التي تأملها الحكومة منه وتجعله مكانا لتحقيق آماس هائل لسطر عموما فاول عمل تراه هذه الهيئة وجب التقديم ان تقرر مجلس النواب قانونه الاساسى على ان يكون هذا القانون كائلا يحترم العهد والمواثيق الدوامية والمشارطات الشخصية (المكتسقات) ورعاية جميع الحقوق والواجبات مانعا كل المنع من مس كل شرط يتعق بالدين وتبداه وان يجعل لمجلس النواب حق مسئولية اصدار بوجه الحكمة والاعتدال وحق تفقيج القوانين وهذا يقنون على هذه الشروط ويكون مؤيد المانع العموم ولا يكون موجبا لادنى اضطراب

وهذه يا مولاي هي مبادئ الهيئة الجديدة التي صدر الى امركم الالهى تشكيلها وتلك المبادئ هي منتهى اعمال عمل لنيار المصرية والى وثوقا تاما بان الدول العظيمة التي لم

تزل - ساعدتها تعود على مصر بالقوائد الجلية تتساعدا على ذلك خصوصاً وبتا لعلية
 التي تحقق ما عداها بنا على انقيام تعدد ما حوتها من الحقوق والامتيازات المقدسة كما
 اني أعتقد كمال الاعتقاد ان سلطة حكومتكم يا مولاي ستكون موحدة لحفظ حقوق
 الافراد عمومًا وبطيد الراحة ولا طمأنينة وتجهيد مقدمات الصبح والفرق
 وان عظمته من يوم استلامكم زمام الحكومة المصرية قدوة - رتم مصر بافتتاح
 عصر جديد لتقدم وانما على قدم الاستعداد لما عداها صمدكم السامية على تحقيق ذلك
 بوعده صمدكم حضرة نكم المحيطة يا مولاي هو المنصف الذي كنا عليه وكما ان كل الثقة
 في عظمته كما ان الاعمال في ما تنقل على الله وحده - نوحها نكم فادانته ضام
 بالنصديق على هذه المباريات من كركم ان توقعوا على لاوامر التي تتألف
 بقضاءها خيرة اسطار وانى لكم الخادم الخاضع والمحسوب المتواضع

• خدنا الجباب الذي يولى المعظم بده الله •

عربي محمود سامي باشا

انني قد ولتكم تأييد هيئة طارة جديدة مع ما في ذلك من عظم الاهمية دليلة قوباعلى
 حسن حالكم وشدة غيركم الوضعية وان لم كانتكم باحتمال عدا هذا المستند
 العظيم لانه لم يحميكم ووثق باحلالكم التام المؤيد بما بينتم من الخدمات
 الصادقة في طلبتم من مصالح المتروكة وان موافق على ما حثوه فسريركم من
 السامدي المهمة اني هي أساس العمل وراحة للامام وكفالة باستدرا الامن وشموله جميع
 سكة اديار مصر به وثرى مثل ما رايت ان من اصروري ان تهم ~~كم~~ متى باجرا
 الامم لاجات القضاية والادارية وثأسي قنوب مجلس ابواب على احوالهم في
 تقريركم وتوسيع دائرة المعارف لعمومية وراعاة التجربة والصناعة وان مستعد
 على انوار مساعدتكم كل المساعدة على تجميع جميع ذلك بصديق الياسة والخلص
 اطوية ونسأل الله تعالى ان يوفقنا بحجبه الماسية حبر للملاذ ورأحة الامام

• (امر عاب نعمين - عادتو حسي - شالدرامه لي وكبلا اسطارة الداحلية وعزتلو بعقوب
 المسمى وكبلا لسطرة الجهاد به ورفعتو على بله هجي وكبلا لسطرة المعارف
 وابقاء كل من سعادتي يوم باشا وعزتلو بطر من بله على وعزتلو تيجر ان بله
 وسعدتو حسي هجي باشا في وطبقته) •

• (نحن خدو مصر) •

ساعلى ما رفعه البنا مجلس تظار بانامر بما حوت

(المادة الاولى)

قد تعين معاذ بنو حسين باشا الدرام على وكيل السفارة الداخلية وعزت بنو يعقوب شاساي
وكيل السفارة الجهادية وورفع بنو علي باشا فهمي وكيل السفارة المعارف ويبقى في وظيفته
كل من معاذ بنو باوم اشو وكيل المية وعزت بنو بطرس باشا على وكيل حقانية وعزت بنو
تيجران بك وكيل خارجية ومعاذ بنو حسين فهمي باشا وكيل الاوقاف

(المادة الثانية)

على كل من تظاودواوين حكومتنا في هذا امر ما احدثا فيما يخصه
صدر بمرأى الامم علية في ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ الموافق ٧ فبراير
سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بامر الحضرة الجمعية الخديوية

رئيس مجلس النظاودواوين الداخلية

(الامضا) (محمد سامي)

باطر الخارجية وحقانية

(الامضا) (مصطفى فهمي)

باطر اعبادية والبحرية

(الامضا) (احمد عرابي)

ناظر المالية

(الامضا) (علي صادق)

ناظر الاشغال

(الامضا) (محمد فهمي)

ناظر المعارف

(الامضا) (عبد الله حكري)

ناظر الاوقاف

(الامضا) (حسن شريبي)

• (امر عال بتعيين معاذ بنو محمد زكي باشا مدير السكك الحديدية ومينا

الاسكندرية بدلا من معاذ بنو علي صادق باشا) •

• (نحن خدم بمصر) •

بعد الاطلاع على الامر الصادر بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وعلى امرنا الرقم

٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ و بناء على ما عرض لظرفنا من مجلس قطارنا تأمر بما
هوات

(المادة الاولى)

قد تعين سعادتنا لمحمد زكي باشا مدير السكك الحديدية ومبدا الاسكندرية بدلا من سعادتنا
علي صادق باشا

(المادة الثانية)

علي ناظر الاشغال العمومية تنفيذ امرنا هذا
صدر بمرأى الاسماعيلية في ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ الموافق ٧ فبراير
سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة الفصيحة الخديوية
رئيس مجلس التتار و ناظر الداخلية

(الامضا)

(محمد سامي)

ناظر الاشغال العمومية

(الامضا)

(محمد دنفهوى)

• (أمر عاليا بقا روسو بك مدير الاشغال العمومية في وظيفته) •

• (نحس خديو مصر) •

بناء على ما عرض لظرفنا من ناظر الاشغال العمومية بموافقة قرأى مجلس قطارنا تأمر
بما هوات

(المادة الاولى)

قد بقى عز نوروسو بك مدير الاشغال العمومية في وظيفته

(المادة الثانية)

علي ناظر الاشغال العمومية تنفيذ امرنا هذا

صدر بمرأى الاسماعيلية في ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ الموافق ٧ فبراير
سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحاضرة نفعية الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا)

(محمد سامي)

ناظر الاشغال

(الامضا)

(محمد فهمي)

• (أمر عال بتعيين مساعد تلو احمد فريد باشا مأمورا للدائرة لبلدية بمصر) •

• (نحن خديو مصر) •

بناء على ما عرض لظرفنا من ناظر المالية حكومة منباجة وافقة رأي مجلس نظار ما نأمر بما
هو آت

(المادة الاولى)

قد تعين مساعد تلو احمد فريد باشا مأمورا للدائرة لبلدية بمصر

(المادة الثانية)

ناظر المالية حكومة منباجة بتسفيد أمرنا هذا

صدر بمرأى الاسماعيلية في ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ الموافق ٧ فبراير
سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحاضرة النفعية الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا) (محمد سامي)

ناظر المالية

(الامضا) (علي صادق)

• (أمر عال بتعيين عزتواحد بك رفعت باشا كاتباً لمجلس النواب) •

• (نحن خديو مصر) •

بنا على ما رفعه لرئيس مجلس نواب راجعاً لقراري المجلس، أمر بمهاوات

(المادة الأولى)

قد تعين عزتواحد بك رفعت باشا كاتباً لمجلس نواب

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس النواب تنفيذ أمرنا هذا

صدر برأى الاسم علية في ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ الموافق ٧ فبراير

سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة العليمة الخديوية

رئيس مجلس نواب

الامضا

(محمد وسامى)

• (أمر عال الى الخديو ان شامل للاتحة مجلس شورى لنواب) •

• (نحن خديو مصر) •

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ١١ دى اشعده سنة ١٢٩٨ الموافق ٤

اكتوبر سنة ١٨٨١

وبناء على ما قرره مجلس لنواب وموافقة راي مجلس نواب بأمر بمهاوات

(المادة الأولى)

نعيين أعضاء مجلس لنواب يكون بالانتخاب والشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ولن

يجوز انتخابه من قبل بعد في لاتحة مخصوصة نشتر بقضاء على كيفية الانتخاب

(المادة الثانية)

يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات ويعطى لكل منهم مائة جنيه مصري في

(المادة الثالثة)

النواب مطاقوا الحرية في اجراء وظائفهم وليسوا من تطبيق باور او تعليمات تصدر عنهم
تحت باستقلال آرائهم ولا يؤخذوا وعيد يحصل اليهم

(المادة الرابعة)

لا يجوز التعرض للنواب بوجهه متوذا وقعت من احدهم حماية او حصنة مدة اجتماع
المجلس ولا يجوز انقص عليه ولا يعتصم احد من المجلس

(المادة الخامسة)

للمجلس حال انعقاده ان يطلب لافراح او توقف الدعوة مؤقتا لخدمة صامدة اجتماع
المجلس عن يدى عليه جبايات أعضائه او يكون مسجوناً في غير مدة انعقاد المجلس
للدعوى لم يصدر فيها حكم

(مادة السادسة)

كل نائب يعتبر وكيلاً عن عموم أهالى القطر لمصرى لاعتن الجهة التى انتمت اليه فقط

(المادة السابعة)

مجلس النواب يكون مركزه محروسا مقصود به عقد بامر يصدر من الحكومة الحديوية
عقدته رأى مجلس الطار ويكون حتمه سوبا

(المادة الثامنة)

تتخذ المجلسات الاعتادية السبوعية بمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر نوفمبر
لغايتها يناير واذالم تكتم هذه المدة لانعام الأشغال الموجودة وطلب المجلس أن تزدادته
من ١٥ يوما الى ٣٠ يوما يجب الى ذلك بأمر يصدر من الحكومة الحديوية

(المادة التاسعة)

اذا امتدت الحاجة الى تكرار اجتماع المجلس في غير مده انعقاده فيكون ذلك بمقتضى أمر
يصدر من الحكومة الحديوية تنقرر فيه مدة ذلك لاجتماع

(المادة العاشرة)

تفتح الحكومة الحديوية أو رئيس مجلس اقطار بالنيابة عنها المجلس النواب بحضور باقى
القطار

(المادة الحادية عشرة)

تفتح أول جلسة في كل سنة بتلاوة مقالة يقرؤها الحديوى أو رئيس مجلس اقطار بالنيابة
عنه وشتم على بيان المسائل المهمة التى تعرض على المجلس فى أثناء انعقاد جلساته
وتعقد الجلسة بعد تلاوة مقالة المدكورة

(المادة الثانية عشرة)

ينتخب المجلس في أثناء الثلاثة الايام التالية لتلاوة المادة الحادية عشرة لتعضير جوبها وبهذه التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من يتقدم المجلس لهذا الغرض من أعضائه

(المادة الثالثة عشرة)

لا يتحمل الجواب المذكور على استكمال أي مسألة بوجه قطعي ولا على أي رأى حصلت المداولة فيه

(المادة الرابعة عشرة)

ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على لجانب الخديوي فيعين أحدهم لينتوي رئاسة المجلس مدة الانتخاب أي خمسة أعوام يختفي أمره بسدر من حضرة

(المادة الخامسة عشرة)

ينتخب المجلس وكيلين رئيسه وبهين للشم كتابا بشرط أن يكون الوكيلان من أعضائه

(المادة السادسة عشرة)

تحرر ومحاضر الجلسات على حصة قلم كتابة المجلس الذي يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن الكتاب

(المادة السابعة عشرة)

اللغة الرسمية التي تستعمل في المجلس هي اللغة العربية وتحرر باعاضه والمطامات يكون بثلاث اللغة

(المادة الثامنة عشرة)

للطاريق الحضور في المجلس واجبا ما يرومون ابداء فيه ولهم أيضا ان يستنيبوا عنهم وكلاما من كبار المتوطنين

(المادة التاسعة عشرة)

اذ قررا الدواب على أن يستدعى العمور عجلهم أحد الطاريق للامتضاح منه عن مادة معينة فعلى الطاريق أن يذهب الى المجلس بنفسه أو يستنيب عنه أحد كبار المتوطنين ليجيب عما يسئل عنه

(المادة العشرون)

للدواب حق الملاحظة على متون طي الحكومة جميعا ولهم في أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلاما من الطاريق ليزوم الاخبار عنه من تهمته أو حقل أو قصور يتبع في أثناء تأدية الوظائف من أحد متون طي الحكومة التابعين له

(المادة الحادية والعشرون)

الطائرة تكملون في المسؤولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يقرر بمجلس النواب
ويترتب عليه اخلال بالقوانين واللوائح المرعية الاجراء

(المادة الثانية والعشرون)

كل من الظاهر مسئول على اوجه المدكور بالبداية السابق عن اجرائه المتعلقة
بوظيفته

(المادة الثالثة والعشرون)

اذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس الشعار وأصر كل على رأيه بعد تكرار
المحاربة وبيان الاسباب ولم تستعف الطائرة للحصنة الحديوية أن تأمر بقصر مجلس
النواب وتجديد الانتخاب على شرط أن لا يتجاوز نفقته ثلاثة أشهر من تاريخ يوم
الانقضاء إلى يوم الاحتجاج ويحور لارباب الانتخاب ان يتجهوا نفس النواب السابقين
أو بعضهم

(المادة الرابعة والعشرون)

اذا صدق المجلس الثاني على رأى المجلس الاول الذي ترتب الخلاف عليه فإنه رأى
المدكور قطعيا

(المادة الخامسة والعشرون)

مشروعات اللوائح والقوانين تشمل بحكمة الحكومة ويقدمها الشعار لمجلس النواب
لنظرها والاحتجاجها وعطاء قرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانونا معتبرا دستورا
لاعمل ما لم يقر في مجلس النواب بناء على اقتراح من الحكومة او يقرر حكما كما يجري التصديق عليه من
طرف الحكومة الحديوية وكل قانون يتلى ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشر
يوما واذا كان القانون مستجيلا فيكي تلاوته مرة واحدة ويستعفى عن المراتين
الاسريين بمقتضى قرار مخصوص يصدر من المجلس واذا ترأى مجلس النواب سن
قانون في طلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس الشعار ومضى وافقت عليه الحكومة فتعمل
مشروعه وتقدمه لمجلس النواب على الوجه المبين بهذا

(المادة السادسة والعشرون)

مشروع كل لائحة أو قانون يعرض على المجلس بطرفه بحكمة لجنة من أعضائه تختار
لذلك ويحوز اللجنة المذكورة أن تطلب من الحكومة احرار بعض تعديلات في المشروع
الذي تكلفت بطرفه في هذه الحال يرسل رئيس مجلس النواب إلى رئيس مجلس الشعار
لمشروع والتعديلات المطلوب احرارها فيه قبل المذاكرة العمومية بمجلس النواب

(المادة السابعة والعشرون)

ان لم تطلب اللجنة احرار تعديلات في مشروع الحال عليها أو طلت ولم توافقها الحكومة

على ذلك فيقدم النص الأصلي من مشروع القانون لمجلس النواب للمداولته فيه ، فإذا صدقت الحكومة على تلك التعديلات فقدم للمجلس النص الأصلي مع التعديلات التي حصل فيها للمناقشة فيها وفي حالة ما إذا كانت التعديلات ماضية فمؤيدتها من الحكومة والجنة ان تسمى رؤساء المجلس وتقدم له مخطوطاتها ،

(المادة الخامسة والعشرون)

عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قبوله أو رفضه وبسرع له أيضا حالته ثانية على اللجنة للطريقة

(المادة السادسة والعشرون)

على رئيس مجلس اسواب أن يرسل الى رئيس مجلس النظار المواقيع والقوانين التي يصادق المجلس عليها

(المادة السابعة والعشرون)

لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم وعوائد على سقولات وعقارات أو وركوفي الحكومة المصرية لا يقتضي قانون يصدق عليه من مجلس النواب وعلى ذلك لا يجوز أي وجه كان وبأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شيء من ذلك وكل مستخدم حرر في وقت أو تعريفت عنها وكل شخص مباشر تحصيلها بدون قانون يصدق عليه من مجلس اسواب يحاكم كمتأسس وزر الحقوق لأربابها

(المادة الحادية والثلاثون)

ميرانيه مصر وفوات إيرادات الحكومة المسوية تقدم لمجلس النواب سهو بالعية الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر

(المادة الثانية والثلاثون)

تقدم للمجلس ميرانيه عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من أنواعها

(المادة الثالثة والثلاثون)

تقسم ميرانيه المصروفات الى أقسام متعددة يختص كل قسم منها بسلطة ثمرة كل قسم على أبواب وصول قدر عدد جهات لإدارة العمومية بتلك السلطة

(المادة الرابعة والثلاثون)

لا يجوز للمجلس ان يسطرف في دفعات المير كوا مقرر للاستهانة أو الدين العمومي أو يميز لترتب به الحكومة في أمر الدين يأت على لائحة تصفية أو المعاهدات التي حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية

(المادة الخامسة وثلاثون)

ترسل الميرانية الى مجلس النواب لينظرها ويبحث فيها (عراعاة للبند السابق) ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظر واجبة في الميرانية ويقرر وهابا لاتفاق وبالأكثريّة

(المادة السادسة والثلاثون)

ذا وقع الخلاف بين لجنة لنواب ومجلس النظار وتساوى بعدد فيه فالميرانية تعود الى مجلس النواب فان ايدى رأى مجلس النواب وجب تنفيذه وان أثبت رأى لجنته فيكون العمل بمقتضى المادة ٢٣ و ٢٤ من هذه اللائحة وأما ما حصل فيه الخلاف من الميرانية فإذا كان مشورا في ميزانية السنة السابقة ولم يكن محصا لأعمال جديدة مثل اشغال عمومية وغير هادئة فموقفا في ان يعرض المجلس لثاني بمقتضى المادة ٢٣

(المادة السابعة والثلاثون)

ذا أيدى مجلس الشورى رأى المجلس الاول في أمر الميرانية وجب تنفيذه الرأى المذكور قطعيا كما في المادة ٢٣

(المادة ثامنة والثلاثون)

كل عهد أو شرط أو التزام يرد عقده بر الحكومة وغيره لا يكون نهائيا لا بعد الاقرار عليه من مجلس النواب ما لم يكن على أمر مبلغه وازدى ميزانية عامة المقررة بهذا المجلس وأية مدة ولائه عن شغل عمومية خارجة عن الميرانية وميسر نبي من ملائكة الحكومة واعطاء وضع بدون مقابل أو امتياز لأحد لا تكون نهائية الا بعد الاقرار عليها من مجلس النواب أيضا

(المادة تسعة والثلاثون)

بحور شكل مصرى ان يقدم للمجلس عريضة ويحل اسطر في هذه العريضة على لجنة يتفحصها المجلس وبناء على ما يجاب منها يحكم المجلس بقبول أو ردص العريضة وما يحكم بقبوله يحال على اسطر المختص بذلك

(المادة الاربعون)

كل عرض يختص بحق أو صوالمحخصصة يردص متى كان من خصائصها كم المدينة أو الادارية وكان لم يسبق تقديمه لجهة الادارة المختصة

(المادة الحادية والاربعون)

اذ طرأت ضرورية مهمة تستلزم المبادرة الى الاخذ بالاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أو للمحافظة على الامن العمومي وكان مجلس النواب غير معقد وكانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها حاضرة مختصة ولم يسبق الوقت احتياطة جارية لمجلس

ان صدر اجراء ما يترتب من اجراءه على مسئولية مع التصديق على ذلك من الحاضرة الخديوية
ولدى انعقاد مجلس النواب يقدم الامر اليه يري رأييه فيه

(المادة الثانية والاربعون)

لا يجوز لاي شخص ان يعرض لمجلس النواب - مثله تمام او ينشأ فيه او يشترك في
المداوله اذ ان كان من أعضائه او من السعداء او ممن كان حاضرا معهم او شاعهم

(المادة الثالثة والاربعون)

يكون اعطاء الآراء في المجلس بواسطة رفع اليد والبدء بالاسم ووضع الآراء في
صندوق

(المادة الرابعة والاربعون)

لا يجوز اعطاء الآراء بالبدء بالاسم الا اذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالافضل وعلى
كل حال قال أي فيما نص عليه بالمادة السابعة والاربعين يكون داعيا بالاسم

(المادة الخامسة والاربعون)

انتخاب الثلاثة الاعضاء الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين و لكتاب
الاول والثاني يكون داعيا بوضع الآراء في صندوق

(المادة السادسة والاربعون)

لا تكون المداولة بالمجلس صحيحة الا اذا كان حاضرا فيه ثلث أعضائه بالافضل والا كانت
لمداولة لاعبة ويكون صدور القرارات بالاغلبية المطلقة

(المادة السابعة والاربعون)

كل قرار يترتب عليه مسئولية السائر لا يجوز صدوره الا بالاغلبية المتوفرة فيها ثلاثة
أرباع النواب الحاضرين بالمجلس

(المادة ثمانية والاربعون)

لا بدوغ لاحد من النواب ان يستيب عنه غيره لانه امرأيه

(المادة التاسعة والاربعون)

على مجلس النواب ان يجز لا تحجب اجراءه لانه لا تحجب وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم
عقضى أمر يصدر من الحاضرة الخديوية

(المادة الحسون)

للمجلس الحق ان يعدل هذه اللائحة لاساسية بالاتفاق مع مجلس النظار
(المادة الحادية والاربعون)

اذا انخفض معنى بتداو عبارات من هذه اللائحة فيكون نفسه بانحد مجلس النواب مع
مجلس النظار

(لجنة اسانية والجسور)

كل أحكام القوانين والاوامر واللوائح والاعدادات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل تكون لاعية

(الملحقانثثة والجسور)

على قطارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه

صدر بمرأى الاسماعيلية في ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ الموافق ٧ فبراير سنة

١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة السعيدة الخديوية

رئيس مجلس الشورى وناظر الداخلية

(الامضا)

(محمد سامي)

ناظر الخارجية والمقانية

(الامضا)

(مصطفى فهمي)

ناظر الجهادية والعصرية

(الامضا)

(أحمد عرابي)

ناظر المالية

(الامضا)

(علي صادق)

ناظر الاشغال العمومية

(الامضا)

(عجود دهمي)

ناظر المعارف العمومية

(الامضا)

(فكري)

ناظر الاوقاف

(الامضا)

(حسن شرقي)

• (أمر عال باعتبار مدة بقا أعضاء مجلس النواب خمسة عشر سنة في وظيفة النيابة خمسة أعوام اعتبارا من تاريخ انعقاده الحالي) •
• (نحن خديو مصر) •

بعد الاطلاع على الامر من الصادر من من تاريخ ١١ ذي القعدة سنة ١٢٩٨ وبتاريخ ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ وساء على ما نشر بمجلس النواب وموافقة رأي مجلس نظارنا أمر بما هوأت

(المادة الاولى)

مدة بقا أعضاء مجلس النواب خمسة عشر سنة في وظيفة النيابة خمسة أعوام اعتبارا من تاريخ انعقاده الحالي

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس نظارنا ونائظ الداخلية تنفيذ أمر ما هذا صدر برأى الامايلية في ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ الموافق ٧ فبراير سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار ونائظ الداخلية

(الامضا) (محمد ساي)

• (أمر عال باقامة سعادته لو محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب في رئاسة ذلك

المجلس مدة خمسة أعوام اعتبارا من تاريخ انعقاده الحالي) •

• (نحن خديو مصر) •

بعد الاطلاع على الامر من الصادر من من تاريخ ٢٦ محرم سنة ١٢٩٩ وبتاريخ ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ وساء على ما نشر بمجلس النواب وموافقة رأي مجلس نظارنا أمر بما هوأت

(المادة الاولى)

سعادته لو محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب في رئاسة ذلك المجلس مدة خمسة أعوام

اعتبار من تاريخ انعقادها الخ

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس قطار ناو ناظر الداخلية حكومت تنفيذ أمرنا هذا
صدر بسراى الاسماعيلية في ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ الموافق ٧ فبراير
سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحصرة القضيعة الخديوية
رئيس مجلس قطار ناو ناظر الداخلية
(الامضا)
(محمد صاى)

• (أمر عال بان انتهاء مدة اجتماع مجلس النواب اسى كان ابتداءه في ٢٦

ديسمبر سنة ١٨٨١ يكون في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢) •

• (عن خديو مصر) •

بعد الاطلاع على الامرين الصادرين بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨
وبتاريخ ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ وبما على ماقرر مجلس اسواب وموافقة
رأى مجلس قطار ناو ناظرهاوات

(المادة الاولى)

انتهاء مدة اجتماع مجلس لنواب في هذه السنة يكون في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢
حيث كان اشتاءه في ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس قطار ناو ناظر الداخلية حكومت تنفيذ أمرنا هذا
صدر بسراى الاسماعيلية في ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ الموافق ٧ فبراير
سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحصرة القضيعة الخديوية
رئيس مجلس القطر ناو ناظر الداخلية
(الامضا) (محمد صاى)

• (أمر عال بتعيين عبد القادر بك الذي كان قاضياً بمحكمة اسكندرية لائحة المختلطة

قاضياً بمحكمة مصر الابتدائية مختصة) •

• (نحن نختار يوم مصر) •

بعد الاطلاع على المادة المأمة للعشرين من الفصل الاول من لائحة ترتيب المحاكم
لشريعة المتعلقة بالنظر في القضايا المختلطة

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٦ يـ، برسة ١٨٨٢ المتجدد ونظيفة سادسة
لقاض من أبناء وطن بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة

وبناء على طلب ناظر حقايتنا وموافقة رأي مجلس نظار حكومتنا بأمر عما هوأت

(المادة الاولى)

تعيين عبد القادر بك الذي كان قاضياً بمحكمة اسكندرية لائحة المختلطة قاضياً
بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة

(المادة الثانية)

على ناظر حقايتنا حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

تحريراً بامرنا في عاشرين العاشر في ليوم السادس عشر من شهر فبراير سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة الفضية الخديوية

رئيس مجلس اسياد

(الامضا) (محمد سامي)

ناظر الحقايتنا

(الامضا) (مصطفى فهمي)

• (أمر كرم بتعيين حضرة واصف بك عمري رئيس المحكمة مصر الابتدائية المختلطة) •

• (نحن نختار يوم مصر) •

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية المتعلقة بالنظر في القضايا المختلطة وعلى
المادة السابعة من لائحة المحاكم الشرعية لعمومية

وبناء على طلب ناظر حقايتنا وموافقة رأي مجلس نظار حكومتنا بأمر عما هوأت

(المادة الاولى)

نعين حضرة واصف بك عزى ريب المحكمة عصر الابتدائية المختلطة

(المادة الثانية)

على ناظر حقا يتناقص هذا امرنا هذا

تحريرا بسراى عايدى العامرة فى اليوم السادس عشر من شهر فبراير سنة اثنتين وثمانين

بعد الخامسة والالف

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة القاضي الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا)

(محمد وسامى)

ناظر الحقاينة

(الامضا)

(مصطفى فهمى)

• (أمر عال: تعين معادى محدى الذى كان رئيس قلم ترجمة تصارة الاشغال العمومية

قاضيا محكمة اسكندرية الابتدائية المختلطة) •

• (نحن خديو مصر) •

بعد ان طالع على المادة الخامسة من الفصل الاول من لائحة ترتيب المحاكم لتسريع

المتعلقة بالمدعى القضايا المختلطة

وبه على ناظر حقايت وسواقه رأى مجلس تصارنا امرنا هات

(المادة الاولى)

تعين معادى محدى الذى كان رئيس قلم ترجمة تصارة الاشغال العمومية قاضيا محكمة

اسكندرية الابتدائية المختلطة

(المادة الثانية)

على ناظر حقا يتناقص هذا امرنا هذا

تحريرا بسراى عايدى العامرة فى اليوم السادس عشر من شهر فبراير سنة اثنتين وثمانين

* (الامضا) *

* (محمد توفيق) *

بأمر الحضرة الفقيهة الحديوية

رئيس مجلس النصار

(الامضا)

(محمد سامي)

ناظر الحفائية

(الامضا)

(مصطفى فهمي)

* (أمر عال يجعل دائرة جهات عموم السودان عاصمها مديريته شرقي السودان

ومحافظته سواحل البحر الاحمر ومديريته هرر وزيلع وبربره ونجره

حكم مديريته واحدة وتشكيل نصارة جديدة : وان نظارة الاقاليم

السودانية ومحقاتها ويكون مركزها بعصر انقذرة) *

* (يحق حديو مصر) *

انه مراعاة لاستكمال نظام الادارة عموم السودان وتشكيل الضبط والرقابة

واستدعاء ذلك جعلها ادارة واحدة لتأيد ارتباطها بمركز حكومتها وبناء على ما عرض

معرضا من مجلس نظارنا أمر به هات

(المادة الاولى)

قد جعلت ادارة جهات عموم السودان عاصمها مديريته شرقي السودان ومحافظته سواحل

البحر الاحمر ومديريته هرر وزيلع وبربره ونجره حكم مديريته واحدة

(المادة الثانية)

تشكل نظارة جديدة بعنوان نظارة الاقاليم السودانية ومحقاتها ويكون مركزها بعصر

القاهرة

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس نظارنا اتخاذ الطرق اللازمة لتفسيها من اهدا

صدر برى اى عابدين فى ٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ الموافق ٢١ فبراير سنة

١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

(الامضا)

(محمود سامى)

• (أمر على بتعيين سعاد تلوعبد القادر باشا حكامدارا لعموم السودان وناظرا
على ديوان الاقاليم السوداوية ومطهرة منها) •

• (محسن خديو مصر) •

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ وبناء على
معرض لندرة فئامس مجلس تقدر بانأمر بما هوأت

(المادة الاولى)

فقد عين سعاد تلوعبد القادر باشا حكامدارا لعموم السودان وناظرا على ديوان الاقاليم
السودانية ومملقاتها

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس نظارنا تنقيذا أمرنا هذا

صدر برى اى عابدين فى ٣ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩ الموافق ٢١ فبراير سنة

١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

(الامضا)

(محمود سامى)

«رأى أمر عال باقيا معافاة لعربان من القرعة العسكرية ومن أشغال العونة ويدفع
سكان العرب والكفور والبلاد من عربان سلبية العونة أسوة بأرباب
العرب وأجرا على أنهم ولتعد ادعى كافة قبائل عربان القطر
المصرى ويتكيفون شيخ قبائل العربان
بأجرا ذلك العمل»
«(نحن نخذ يوم صر)»

انه من اعادة الامتيازات الممنوحة للعربان من التقدم رغبة في توطيدهم وتشويقهم
في رفاهية معيشتهم ولانهم مكثوا في هذه الحروب والخصوم والجبال واليهات
الحالية من السكان مع استعدادهم لخدمة البلاد والحكومة في أوقات الحلات وبعد
الاطلاع على الامر الصادر بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ وساء على ما عرس
طرد ما من باطردا حية حكومتنا عواقبنا في مجلس نظارنا وقرار مجلس النواب، الأمر
بمهاوات

(المادة الاولى)

تبقى الامتيازات الممنوحة للعربان على ما كانت باقيا معافاة من القرعة العسكرية ومن
أشغال العونة

(المادة الثانية)

سكان العرب والكفور والبلاد من العربان يدفعون بداية عونة أسوة بأرباب العرب على
مقتضى اللائحة التي تصدر عنها

(المادة الثالثة)

يجرى عن النجبر والتعداد على كافة قبائل عربان القطر المصرى سواء كانت في الارض
لسوداء والبرارى

(المادة الرابعة)

يكلف من شيخ قبائل العربان بأجرا لعمل الممنوع عنه في المادة السابقة

(المادة الخامسة)

على كل من ناظر الداخلية والجهادية والأشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا

صدر برأى عابدين في ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ الموافق ١٢ مارث
سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة الضيعة الخديوية
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

(الامضا) (محمود سامي)

ناظر الجهادية

(الامضا) (أحمد عرابي)

ناظر الاشغال العمومية

(الامضا) (محمود فهمي)

• (مر عال يتعين ابراهيم رشدي باشا رئيس محكمة مصر الابتدائية المختلطة) •

• (نسخ حد يوم مصر) •

وهذا الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم ١٠ ملقة بالسماوى المختلطة وعلى المدة السابقة من
لائحة عدكم العمومية وساء على ما عرضه عليه ناظر حقا يتاومواقفة رأى مجلس
نظارنا تأمر بما هوأت

(المادة الاولى)

تعيين ابراهيم رشدي باشا رئيس محكمة مصر الابتدائية المختلطة

(المادة الثانية)

على ناظر حقا يتنا تنفيذ ما هذا

تحرر برأى عابدين العامة في ١٢ مارث سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة الضيعة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا)

(محمود سامي)

ناظر الحقائقية

(الامضا)

(مصطفى فهمي)

• (أمر عال بتعيين المسيو بريديف معفتش المالية ومدير الحسابات بظرة

الخارجية (فرنسا) •

• (نحن خديو مصر) •

بعد الاطلاع على الامر من الصادر احدى تاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ وثانيها
بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ بامر عاهات

(الملحة الاولى)

عين الموسيو بريديف معفتش المالية ومدير الحسابات بظرة الخارجية (فرنسا) بناء على
رخصة من حكومته الفرنسية بوظيفة مراقب عام (موقنا) بدلا من موسيو دويونير
المستعفى

(المادة الثانية)

على اعتبارنا تنفيذ امر ما هذا يجب بمقتضى كل من حضرهم

تحريرا برأى الامم اعلى في ١٦ مارس سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بامر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النواب

(الامضا)

(عجود ساي)

• (الامر العالى تخديوى اشامل لقانون الانتخاب) •

• (نحن خديو مصر) •

بعد الاطلاع على امرنا الصادر بتاريخ ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ الموافق ٧
فبراير سنة ١٨٨٢ وبناء على ما قرره مجلس اسواب وموافقة رأى مجلس النواب
بامر عاهات

• (اشمل الاول) •

(عين لهم حق الانتخاب)

(الملحة الاولى)

حق الانتخاب لكل مصري من رعايا الحكومة المحلية سواء كان مولودا في مصر أو متوطنا

أقام في سدة لا تغنى عن عشر سنوات على شرط أن يكون باعاً من بعد ما جددى
وعشرين سنة كاملة وأن يدفع للحكومة من مال انصرافاً أو رسوم المقررة يا كانت
ما يبيع جسمه ثمة قرش مبرى في سنة ولا يكون في حال من الاحوال المعينة في ابد الرابع
والخامس من هذه اللائحة

(المادة الثانية)

من كان عليه من رباب العائلات هذه المقدار من المال الامرى على اطياف وعقارات
يملكها وان كانت مكلفة باسم غيره وله حق الانتخاب

(المادة الثالثة)

يثبت حق الانتخاب لمن يأتي ذكرهم ولولم يكن عليهم المبلغ المقرر وهم
أولاً العلماء والخائرون رتبة التدريس أو المشهورون بصفة العالمية
ثانياً القسس وسائر الرؤساء الروحانيين من المسيحيين

ثالثاً حاخامات الاسرائيليين

رابعاً المدرسون في المدارس المسيحية والمكاتب الاهلية والخائرون للشهادات من
المدارس العامة

خامساً أرباب الوظائف الملكية سواء كانوا في الوظائف أو مستقاعدين

سادساً ضباط عسكرية سواء كانوا في الخدمة أو مستقاعدين أو متقاعدين

سابعاً وكلاء المرافعات (الاموكاتبة) المشغولون في المحالض الطامية

ثامناً لاجراءجية والاطباء والمهندسون

(المادة الرابعة)

المتقنون لدولة أجنبية لا حق لهم في الانتخاب

(المادة الخامسة)

يحرم من الانتخاب من أتى ذكرهم وهم

أولاً الشاقسون للعقوب المدنية والسياسية وهم الذين صدرت عليهم أحكام نهائية من

المجالس النظامية بالاشغال لشاقة ولديقة أو بادي أو لأقامة في اللجان أو

بالجن ستة شهو وبجناية أو حكم عليهم بارتكاب سرقة أو جناية أو احتيال أو

اصاعة مال الميرى أو انتهاك حرمة لأداب ولأديان أو طردوا من الخدمة لميرية

بحكم أو قرار من أحد المجالس النظامية

ثانياً المحكوم عليهم بالجن ثلاثة أشهر أو نزعاً تقوم مقام هذه المدلول وقوع مخالفة

منهم فيما يتعلق بالانتخاب على مقتضى أحكام هذا القانون

ثالثاً الذين حكم عليهم بالافلاس ولم يعيدوا شرفاً بمقتضى

رابعاً الذين كانت لهم حوث للعب اقماراً والفتنة أو خدموا في تلك البيوت

(المادة اثناسمة)

في البلاد المديريات كل بلد يلحق عدد له كورس أهله خصاله نفس فما فوق يكون له دائرة تحتار تخصصه والبلاد واخرى والكفور والصعيرة تضم جملتها بعضها الى بعض بحيث لا يكون له كورس سكان الجبل كثر من ثمان نفس في دائرة واحدة وفي مصر ولا سكرية يكون لكل ثمن من ثمان المدينة دائرة مخصوصة

(المادة ثمانية)

يشكل كل في كل دائرة بلدية باطون، نصيب جداول الانتخاب وترتيبها بحصر جميع الذين لهم حق الانتخاب وهذه اللجنة تكون في المديريات مؤلفة من خمسة من كبار المشايخ خمسة وأكثريهم عند اختيارهم رئيس منهم فان لم يكن في اللدجنة مشايخ فيستكمل هذا العدد من كبار ارباب فيكون دائرة الانتخاب لعدة بلاد متجاورة متتالفة لحدتها من خمسة من كبار مشايخ البلاد، خمسة عشر عادة في بلادها وما ذور الحاجية التي فيها من كثر اللجنة بحصرها وبشرها يؤدي في هذه اللجنة وطينة الكاتب

وفي مصر ولا سكرية تألف اللجنة في كل ثمن من مسدوب عن الحكومة واثني من ايوخه واثني من التجار وفي باقي المحافظات والبلد راي ليس فيها ثمانية مندوبين توافق الله من مسدوب عن الحكومة واثني من ايوخها واثني من التجار وجميع هؤلاء يكون تعيينهم بمعرفة اللجنة في مصر والمحافظات في سائر المدن وفي كل من احوال يختبر رئيس اللجنة كتابها

(المادة عشرة)

كل لجنة تتألف من اعضاء الخاضعين لاصوات الانتخاب في جهتها الذين يكتبون في جدول اللجنة

اولا الموارد في الدائرة لمشكل في اللجنة

ثانيا الذين هم مكتوبون في دفاتر الرسوم لقررة سنة الدائرة من عام كامل

ثالثا الذين يترو وجوب في حدود الدائرة ويثبت اهمهم فيكون هم اربعة على الاقل

رابعا الذين لم يكونوا في حالة من تلك الاحوال ولكنهم يملكون الا كتب في جدول

اللجنة وينشئون اقامتهم في ديارها عامين

حاصلا المقدمون سلك الاجهة لخدمة الحكومة

وكذلك يكتب في جدول اللجنة من ثم لما جدهم في الشروط قبل انقضاء من الانتخاب

وان لم يكن ثم له عند ابتداء العمل الا كتاب

(المادة الحادية عشرة)

لجنة تعلق لارباب الانتخاب في ديارها ان يحضروا بها في مسافة عشرة ايام لقيد
هم في الجدول وهذه الاعلان يعلق في المدن والبلد على ابواب المعابد وديار

الحكومة وأشهر الأما كن التي يجتمع فيها ساس ثم يعلن عنه في الجرائد العربية المحلية
(المادة الثانية عشرة)

يجب على كل لجنة أن تحرر جدولها المحتوي في خلال عشرة أيام تقضى من انقضاء الميعاد
المذكور في البند السابق ثم تعلق إحدى المحتوي في شهر نقطة بالذكرة وتحتفظ الأخرى
في مكتبها وتحرر ربك المحضر المختتم رئيس اللجنة عليه

(المادة الثالثة عشرة)

ينشر خبر تعليق الجدول بأعلامات تدرج في الجرائد وتصدق بالأما كن المحلية بالمادة
(١٠) مذكوراً فيها في مدة عشرة أيام التالية لذلك التاريخ يجوز لكل شخص
لم يثبت اسمه في الجدول أن يطلب قيده من اللجنة ويحق لكل منتخب أيضاً أن يطلب محو
أى اسم كتب في الجدول بالحق أو إثبات أى اسم أغفل بالاموجب

(المادة الرابعة عشرة)

ترسل صورة من جدول الانتخاب والمختصر المدل على حصول الاعلان وتعلق والحفظ
حسب المذكور في المادة (١٠ و ١١ و ١٢) الى مدير الاقليم بواسطة المراكز
والاقسام والمحافظ بلوجه وفي مصر الى ناظر الدخيلة فان لم يكن مستوفاة شروط
فلكل منهم العاهة ملية السابقة والامر باعادتها اعلى وفق النظام به ودصولها اليه
بخمسة أيام لا أكثر

(المادة الخامسة عشرة)

يحق لكل منتخب أن يطلع على الجدول المحفوظ ويستنسخها

(المادة السادسة عشرة)

الطلبات التي تقدم الى القوم مسبوقة تكون مكتوبة فان كانت معدة فعوام اسم مقيد
فيجب أن تكون مشتملة على الأسباب التي يستمد الطالب اليها

(المادة السابعة عشرة)

يكون لكل لجنة سجل ليد الطلبات التي تقدم بها بحسب تواريخها وكاتب اللجنة يعطى
وصولا باستلام كل طلب منها

(المادة الثامنة عشرة)

تقرر للجنة في الطلبات عند ورودها اليها وتصدر فيها حكمها في مدة خمسة أيام وكل قرار
منها ينبغي أن يعلن مكتوباً في خلال ثلاثة أيام لدوى الشاى محكوم فيه بامكانهم

(المادة التاسعة عشرة)

ذا اعترض على قيده اسم منتخب أو محتته للجنة مباشرة فيقرم اخبار صاحب الاسم بذلك
وله حينئذ أن يقدم للجنة رقعة للاعترض واعراضه على محو الاسم

(المادة العشرون)

اللجنة تحكم في الطلبات حكماً نافذاً، إلا أن هذا الحكم يمكن استئنافه إلى المجلس الأعلى
الناجبة له جهة اللجنة

(المادة الحادية والعشرون)

متى صحح جدول الانتخاب يرسله رئيس اللجنة إلى مدير المحسنة ومحافظها بواسطة ناظر
القسم أو مأمور المركز وفي محروسة مصر إلى ناظر الداخلية

(المادة الثانية والعشرون)

الذين يدعون أنفسهم في جدول الانتخاب أو يحاولون ذلك يتصرفون ككاذبة
ونهم ذات من وروية من يعملون هذه وسائل لاثبات اسم آخر أو مخوم ومن طلب
الاعتناء في جدول أو عدة جدول جميع هؤلاء شركاؤهم في هذه الأحوال
يعاقبون بالعرامة من مائة قرش إلى مائتي قرش أو مدة من خمسة عشر يوماً إلى شهرين

(المادة الثالثة والعشرون)

من تمكن من إعطائه بالوسائل الممنوعة لسلطاته أو بغيره من
المتخفين يعاقب بالعرامة من مائتي قرش إلى مائة قرش أو مدة من شهر إلى ثلاثة
أشهر وعمل ذلك يعاقب من يتخلف في عدة دوائر لورود اسمه في أكثر من جدول واحد
بسبب من الأسباب السابقة

(المادة الرابعة والعشرون)

المكلف بأحد أوراق الانتخاب أو تعدادها أو قضاها أو أخفى شيئا مما أو صنفه أو
بدل قيمه أو قرأ غير المكتوب يعاقب بالعرامة من ألف وخمسمائة قرش إلى ثلثين
وخمسمائة أو بالسجن من ستة أشهر إلى سنة ومثل هذا العقاب يقع على من يكلفه أحد
المتخفين بكتابة رأيه فيكتب غير الاسم المعين له

(المادة الخامسة والعشرون)

من يأخذ أو يعديانه يأخذ رشوة أو هدية ليعطي رأيه أو ليمتنع من إعطائه الرأي يعاقب
بالعرامة من مائتي قرش إلى ستمائة قرش أو بالسجن من شهر إلى ثلاثة أشهر وعمل هذا
يعاقب من يقلل أو يعدل عمله أميرية أو خدمة خصوصية لذلك القصد

(المادة السادسة والعشرون)

من اضطر أحد من أرباب حق الانتخاب إلى عدم إعطائه رأيه أو إلى إعطائه بحسب هواه
بالعنف أو التحويل عليه بالاضطرارية أو بأحد من ذويه يعاقب بالعرامة من ألف
وخمسمائة قرش إلى ثلثين وخمسمائة قرش أو بالسجن من ستة أشهر إلى سنة

(المادة السابعة والعشرون)

من مس أو ورق الانتخاب بمعنى لأحد أو الإضافة أو التبديل قبل فتح صندوقها بالطريقة

الجمعية سواء كان من أعضائها، لئلا تكون المكلفين بجرامة، صندوق يعاقب بالسجن من ستة أشهر إلى سنة

(المادة الثامنة والعشرون)

إذا كان المرتكب لجناحه أو جنحة مما سبق بيانه تقدم له ارتكاب غير هاس نوعه فيه، مثل با كبير درجات العقاب أو بجرامة المذكورة في البنود السابقة

(المادة التاسعة والعشرون)

إن كان المرتكب بشئ من هذه الجنايات وأصح المذكورة من مستعدي الحكومة فيكون عقابه مضاعفا في كل حال

(المادة الثلاثون)

الجنايات والجنح المصوص عليها في هذا القانون تطرق في المجالس المحلية

(المادة الحادية والثلاثون)

الحكم الصادر بجناية أو جنحة مما ذكر لا يوجب بحال ما بطل الانتخاب بعد ثبوت صحته لدى المدينين لذلك على مقتضى الأحكام المصوص عليها في هذا القانون

(المادة الثانية والثلاثون)

ورقة الآثر التي وقعت فيها إحدى الشبهات المصوص في البنود السابقة تعدل والتصديق الذي تمس أوراقه على ما في المادة (٢٦) يعاد الانتخاب في دأثره

• (الفصل الثالث) •

(في الانتخاب الابتدائي)

(المادة الثالثة والثلاثون)

ينتخب الدين لهم حق الانتخاب في كل دائرة واحد من كل مائة منهم على شرط أن يكون بالعامس العمر خمس وعشرين سنة بالاقل والدين يشع عليهم الانتخاب على هذه الصورة الذين ينتخبون النواب

(المادة الرابعة والثلاثون)

الكسور في عقود المئات لا تكون معتبرة في هذا الانتخاب إلا إذا تجاوزت الخمسين

(المادة الخامسة والثلاثون)

لا ينتخب من له حق الانتخاب، لافي دائرة واحدة ولو تفيد اسم في عدة جداول

(المادة السادسة والثلاثون)

متى أعطى المنتخب رأيه في انتخاب أحد لا يجوز له أن يعمل عنه إلى غيره

(المادة السابعة والثلاثون)

باطر الدخلة بمصر والمديرون والمحافظون يحددون عند الدين بمرم اجتماعهم في كل دائرة بالانتخاب الابتدائي ويعينون اليوم الذي يحصل فيه هذا الانتخاب ويشعرون

مدلك رؤساء اللجان بواسطة مأموري المرا كزوالاقسام وفي مصر بواسطة الصبعية
ليعلموه من أهم حق الانتخاب قبل اليوم المعين بمسئلة أيام لا أقل
(المادة الثامنة والثلاثون)

تعد لجنت الجند اول في اليوم الذي يعينه المدير أو المحافظ أو ناظر الداخلية كإلى البند
السابق وتشرع في اجراء عملية الانتخاب الابتدائي المدكور
(المادة التاسعة والثلاثون)

الانتخاب الابتدائي يحصل في يومه المعين على شرط ان يكون الحاضرون في كل دائرة هم
أهم حق الانتخاب أكثر من نصف مجموعهم وكل أحدهم يختار من أرباب الانتخاب
النافعين من العمر نحو عشرين سنة لا أقل شخصاً يقدر العمد اللازم وفي هذا الانتخاب
تسكن في الأكثرية النسبية وادانساوت الأراء يقرع بين المتساويين
(المادة الاربعون)

على المحافظين في الثغور ومأموري الصبعية في مصر ومأموري المرا كزوالاقسام في
الاقايم ان يصدق كل منهم على صحة الانتخاب الابتدائي في جهته فإن كان غير كامل
انشرط فعليه ان يرسم باعادته مع بيان أوجه عدم الصحة فيه وان كان صحيحاً بقيد الذي
صارا به اسمهم به في جدول عمومي بجهته يتضمن أسماء الذين وقع الانتخاب الابتدائي عليهم
يتم تسلسله على تلك الاسماء

(المادة الحادية والاربعون)

جدول الانتخاب الابتدائي العمومية تحسب في مصر بالصبعية وفي الثغور بالمحافظات
ويرسلها مأمورو المرا كزوالاقسام الى المديران لتعقظ فيها
(المادة الثانية والاربعون)

مأمور الصبعية بمصر والمحافظون بالثغور والمديرون بالاقايم يرسلون الى كل من كتب
اسمته في الجدول العمومي تذكرة بمرته المقيدة فيه معيناً باليوم والمكان الذي يحصل فيه
الانتخاب الا ينتهي في أي انتخاب السواب وهذه التذكرة تقوم مقام ورقة التنبيه عليه
بالحضور

(الفصل الرابع)

(في الانتخاب الانتهاء)

(المادة الثالثة والاربعون)

يكون في كل مديرية وكل مركز محافظة وفي مأمورية الصبعية بمصر دائرة للانتخاب
الانتهائي

(المادة الرابعة والاربعون)

يصدر الامر العالي باحتماع الدوائر لاجتماعه قبل يوم الانتخاب الانتهاء بمشرة أيام
لاقل

(المادة الخامسة والاربعون)

لا يجتمع في دوائر الانتخاب الانتهاء غير ارباب ولا يسوغ لهؤلاء ان يستعلاوا وهم في تلك
الدوائر بما يخرج عن موضوع الانتخاب

(المادة السادسة والاربعون)

يكون برء الانتخاب بحضور مدير الجهة أو محققها أو مأوراض سطية بمصر أو من
تعيينه الحكومة أو اهلهم بمقتضى مسدوبين عن الحكومة وحضور قاضي الجهة أيضا ولا
يكون له رأي بحسب وشكل له في كل دائرة مائة مؤمنة من ثلاثة من المنتخبين يعيهم
مسدوب الحكومة وأربعة آخرين يعيهم باقي المنتخبين وتكون هذه اللجنة تحت رئاسة
المسدوب ولها كاتب من اعضائها

(المادة السابعة والاربعون)

شرع في عملية الانتخاب في اليوم وللمكان المعين له بعدئذ كبل اللجنة على الوجه
المعيني للمدعى على شرط ان يكون الحاضرون من ارباب الانتخاب أكثر من نصف
مجموعهم ومن مرد مدعى نصف مجموعهم يوم آخر

(المادة الثامنة والاربعون)

يتقدم رئيس اللجنة عليا على صاحب الادعاء مادة (٦٧) من هذا القانون على
المتعينين وتبين الطريقة الواجبة لاتباع في ذلك

(المادة التاسعة والاربعون)

يكون في دائرة الانتخاب الانتهاء بالمدير بات صدق مجمع له ترصد عدد المراكز
وانسدر اى له نواب معينون وأهل ككل مركز وترصدون أوراق اقتحامهم في
الصندوق المعين لهم

(المادة الحسون)

اذا اعترض أحد المنتخبين على حق غيره في الانتخاب قد استأثرت اللجنة تنذرا بالخل في
ذلك لا اعترض وتصدر فيها قرارا يكون نافذا الا اذا لم يصدق بحجاس النواب عليه

(المادة الحادية والحسون)

على رئيس اللجنة ان يقيم فيها أمر النظام فان خالف الحاضرون حكم المادة (٤٤) من
هذا القانون ولم يعدل عن ذلك بعد تنبيهه أنه أن ينص الجمعية ويعين يوما آخر للاقتخاب
وان تعذر نفوذ حكمه في ذلك وله ان يستعين على اصداده بقوة من المديرية أو المحافظة أو
مأمورة الضبطية

(المادة ثمانية والعشرون)

ينبغي أن يكون في اللجنة حال الانتخاب خمسة من أعضائها على الأقل والرئيس والكاتب يحسبان من هؤلاء الخمسة فإن لم يوجد هذا العدد فالرئيس يتكمله من المنتخبين الحاضرين وإن غاب الرئيس فأحد الأعضاء يقوم مقامه باختيار اللجنة وإن غاب الكاتب فالرئيس يعين مكانه أحد المنتخبين الحاضرين

(المادة الثالثة والثلاثون)

يجب على اللجنة أن تبين أسباب الحكم في قراراتها المتعلقة بمصلحة الانتخاب ويكون حكمها نافذاً على ما في المادة (١٩) من هذا القانون وتحصل مداخنتها من رسوم ولكن رئيسها يتلو القرار علانية

(المادة الرابعة والعشرون)

قرارات اللجنة تكون بأغلبية الآراء فإذا تساوت فرأى الرئيس يكون مرجحاً ويشار إلى ذلك بالحضر

(المادة الخامسة والعشرون)

محضر اللجنة يكون مشتملاً على جميع الطلبات والآراء وتضم إليه الأوراق المتعلقة بذلك بعد أن يتختم الرئيس عليها

(المادة السادسة والعشرون)

تؤخذ آراء المنتخبين في خلال سبع ساعات من اليوم المعبر للانتخاب

(المادة السابعة والعشرون)

تبتدى أعضاء اللجنة إعطاء آرائهم ثم يتلى جرد دول الأسماء وكل منتخب من الحاضرين يعطى ورقة رأيه عند تلاوة اسمه فيشار إلى جانب الاسم بما يفيد إعطاء الرأي فإن ذكر اسم ولم يعط صاحبه رأياً أعيدت تلاوة اسمه ثانية ومن لم يقدم رأيه بعد هذه القراءة الثانية فلا يمنع من تقديمه إلى آخر الوقت المعين لأخذ الآراء فإن مضى الوقت ولم يدرك به سقط حقه في الانتخاب وكيفية إعطاء الرأي أن يكتب أسماء الشخصات ممن تتوفر فيهم شروط ائسابية بقدر العدد المطلوب انتخابه في ذلك الدائرة

(المادة الثامنة والعشرون)

يجب على كل منتخب أن يقدم اللجنة التذكرة التي دعي بها إلى الانتخاب على ما في المادة (١٤) من هذا القانون ومن أضاع تذكرته فعرفه أعضاء اللجنة تعني عن التذكرة

(المادة التاسعة والعشرون)

كل منتخب يقدم رأيه مكتوباً في ورقة مصوبة وهذه الورقة توضع في صندوق الانتخاب بيد كاتب اللجنة على من أي من سائر أعضائه وهذا الصندوق يكون مختوماً بختم اللجنة ومفتاحه بيد الرئيس

(المادة الستون)

لرأى الموقوف على شرط باطل

(المادة الحادية والستون)

متى تم أخذ الآراء من الحاضرين يعلن رئيس اللجنة بانتهاء عملية الانتخاب ثم يأخذ في تحقيق عدد الذين أعطوا آراءهم وبعد ذلك يفتح صندوق ونعد أوراق الآراء ونشرز بعد تطبيقها على عدد المشاركين جواباً عما تمهم به يفيد إعطاء الرأي

(المادة الثانية والستون)

لا يكون الانتخاب صحيحاً ما لم تجتمع عليه أكثرية الآراء المطلقة من الحاضرين وإذا تساوت الآراء للشخصين فترئيس اللجنة يقرع بينهما

(المادة ثالثة والستون)

رئيس اللجنة يعين الحاضرين أسماء الذين تم لهم الانتخاب

(المادة الرابعة والستون)

يجتمع أعضاء اللجنة قبل تفحصاتهم على محضر الانتخاب ثم يرسل هذا المحضر وما يتعلق به من الأوراق إلى نظارة الداخلية في خلال ثمانية أيام من تاريخ ختم الانتخاب وتحتفظ نسخة منه ومن الأوراق المذكورة مصدقاً عليها من الأعضاء في المديرية والمحاقطة وفي مأمورية اضطرية مصر

(المادة الخامسة والستون)

بعد ورود محاضر الانتخاب إلى باطرية احلية فهو يرسل إلى كل من النواب اشعاراً بحصول انتخابه ليحضر بذلك واشعاراً إلى مجلس سواب ولا يكون بين ورود المحاضر وصدور الاشعار أكثر من سبعة أيام

(المادة السادسة والستون)

على باطرية احلية أن يرسل جميع الأوراق المتعلقة بالانتخاب إلى رئيس مجلس سواب الترجمات لهم ولهذه المجلس دون سواء أن يحكم حكماً بما يصدره أعضائه أو عدم صحته وبعد تحقيق الانتخاب في مجلس النواب يصدر لكل نائب أمر عال به كونه منتخباً للولاية خمس سنين

* (الفصل الخامس)

(فيم يكون صالحاً للانتخاب)

(المادة السابعة والستون)

يصح انتخاب كل شخص يبلغ من العمر خمسة وعشرين سنة فما فوق أما كان محل توطنه في مصر على شرط أن يجتمع فيه الصفات المطلوبة في حق الانتخاب ويكون سارياً عليه

أحكام قوانين البلاد بما فيها بقرعة العسكرية ويكون عارفا بالقراءة والكتابة معرفة كافية

(المادة الثامنة والستون)

لا يجتمع وطيفة النيابة مع وطيفة مدكية أو بهادبة وإذا وقع الانتخاب على أحد المستخدمين فلا يقبل نائبا إلا بعد استئذنه

(المادة التاسعة والستون)

من تم له الانتخاب في عدة دوائر فعليه أن يختار واحدة منها ويعلن ذلك لمجلس النواب في خلال ثمانية أيام غصى من تحقيق الانتخاب فإن تأخر عن ذلك فالمجلس يقرر عليه بين تلك الدوائر

(المادة سبعون)

إذا خلا محل أحد من النواب ففي الحال يصدر الأمر بانتخاب غيره مكانه على الشروط المقررة في هذا القانون وفي لانتخابات العمومية يجوز تكرار انتخاب النواب السابقين أو بعضهم

(المادة الحادية والسبعون)

لمجلس النواب دور سنوي حق قبول الاستعفاء من أعضائه ولكن إذا رآه أحد النواب الاستعفاء في غير مدة انعقاد فلسطارة الداخلية أن تقبله منه بواسطة رئيس المجلس

(المادة الثانية والسبعون)

أحكام هذا القانون تجرى على الذين يتصور بعد صدورهم فقط

(المادة الثالثة والسبعون)

لمجلس النواب حق التعديل في هذه اللائحة بالاتحاد مع مجلس النواب

(المادة الرابعة والسبعون)

كل أمر يخالف أمرنا هذا فهو لاغ

(المادة الخامسة والسبعون)

على ناظر الداخلية اتخاذ أمرنا هذا

صدر برأى عابدين في ٦ جادى الاولى سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٥ مارس سنة

١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة القاضي الخديوية
رئيس مجلس النواب و ناظر الداخلية
(الامضا) (محمد سامي)

• (أمر عال بتعيين عزتلوعلى بك الروى وكيملاء طرة الاقاليم السودانية وملقاتها) •
 • (نحن خديوم مصر) •
 بناء على ما عرض لطررنا من ناصر الاقاليم السودانية وملقاتها بما عواقفة رأى مجلس
 نظارنا تأمر بما هوأت

(المادة الاولى)

قد تعين عزتلوعلى بك الروى وكيملاء طرة الاقاليم السودانية وملقاتها

(المادة الثانية)

على ناصر الاقاليم السودانية وملقاتها تسبيلاً أمرنا

صدر سرائى بآدين فى ٧ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٦ مارش سنة

١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة النعيمة احمد بيوتية

رئيس مجلس سعاد

(الامضا)

(محمد سامى)

بأمر الاقاليم السودانية وملقاتها

(الامضا)

(عبد نقادر حلمى)

• (أمر عال بانقضاء مجلس النواب فى هذا اليوم الذى هو آخر مدة انعقاده

فى هذه السنة) •

• (نحن خديوم مصر) •

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ وعلى

الأمرين العليين الصادرين بتاريخ ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ وبناء على

ما رفعه اليها ناظر داخلية حكومتنا عواقفة رأى مجلس نظارنا تأمر بما هوأت

(المادة الاولى)

قد صار انقضاء مجلس النواب فى هذا اليوم الذى هو آخر مدة انعقاده فى هذه السنة

(المادة)

(المبدء . حقه)

علي طرذا حلية حكومتنا تمسك همي وشد

صدر بسترای عالی رفی ۷ ج دی الاولی سه ۱۲۹۹ الموانق ۲۶ عارض سه سه

1445

• { لامتنا } •

• (محمد رفیق) •

بأمر الخضر أجمعاً

رئيس مجلس أمناء جامعة القاهرة

(1-2)

(مجموعه‌ای)

• (مصر علی تقسیم چوت لے و دات لی اربعہ بقوہ ام کالائی قیادت) •

• (کے چند بہ مفسر) •

بعد الاصلاخ على أمره بالصادقة ربيع ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٢٩٩ وانه على
ما عرض فافهم من انظر لافهم سورة نية ومعها من سورة نية نرى من طار من أمر
عنه وقت

(المقدمة)

قد صار تقسيم جهات - وراى فى ردهة^٢ فى م^٢ فى سنة

(القدم الاول) نعتي حكماية فلا يعرف له وبت وهو كرت بانسرو تكون
عوما سيرا بتدروم كرتي شوق مكاو سيرا بنون الله

(الشمس) في بيوتكم رية فـ سمواها وروم كرسطوم ونيكون
 وسموها رطوم وسموا ربر وفشود وخط الاستواء

اسم (شاست) : یہ پچھلے درجہ قدیم شرقی لہجہ سے ترکیب میں آتا کارمہ قائم
 اور محافل سوا کر جمعہ و جمعہ قائم ہے یہ لہجہ

(القديم الرابع) بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
والصالحين أما بعد فقد بلغنا من هذا الكتاب ما كنا نرجو من الله تعالى أن يوفقنا له

المادة الثامنة)

(المادة الثامنة)

باعتدال العالم لحدود مدونه من دلائل منتهى مشرقا

صدر بمرأى عايد في ١٤ جدى الأولى سنة ١٢٩٩ الموافق ٢ ابريل سنة

١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر المحصرة الفعيلة الحسنية

رئيس مجلس النظار

(الامضا)

(محمد سامي)

بأمرادف اسم الودنية ومجلسها

(الامضا)

(عبد نقدر)

• (مرعاب توفيق) مسوعة العتارات التي أحدثت اشوارع انحروسة لم تحدة

وتعيرت معالمها الشرعية بسبب هدمها وتعد الاستدلال على معالمها وحدودها

لعدم وجود تحدها لاصلية وتحرير الخلع اللازمة من الجهة المبرى دون

مقاس ولا تحدد بشوع الاستثناء) •

• (سعيد نصر) •

من عند لاطلاع على لائحة الخلع المستخدم في عتقوا على مارعة انبساطا طرحتا بيت

وموافقة رأي مجلس نادر واقرار مجلس شورى أمر عتقوت

(المادة الاولى)

لعبارات التي أحدثت اشوارع انحروسة، لم تحدة وتعيرت معالمها بسبب هدمها وتعد

الاستدلال على معالمها وحدودها عدم وجود تحدها لاصلية بجمهورية عتقوا

الشرعية وتحرير الخلع اللازمة من الجهة المبرى ون معالمها ولا تحدد بشوع

الاستثناء هو مقر في لائحة عتقوا كشرعية شأن تحرير الخلع

(المادة الثانية)

هذا الاستثناء هو خاص بتلك العقارات دون غيرها

(المادة الثالثة)

بأنظر حقانية حكمه تمام كافي بتنفيذ أمرنا هذا

سدرى عادى ١٤ جمادى الاولى سنة ١٢٩٩ الموافق ٢ ابريل سنة

١٨٨٢

• (الامضا) •

• (مجدد و قيق) •

بأمر الحضرة العجيمة الحـ

رئيس مجلس السطار

(الامضا)

(محمود سامى)

ناظر الحقاينة

(الامضا)

(مصطفى فهمى)

• (أمر عال بتعيين سعادته محمود فهمى باشا بأمر الاشغال العامة وسعادته بقدرى

باشا وكيل رئاسة قومسيون تحضير القوانين بقطارة الحقاينة وحامداً بدرى

تيازى مفتش المدارس والمكاتب وناظر قسم أول مدرسة

المعلمين عضو مجلس المعارف الأعلى) •

• (نحن - مدير مصر) •

بعد لاطلاع على أمرنا الصادر ٢٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٨

مارس سنة ١٨٨١ بتشكيل مجلس المعارف الأعلى وبأمر على ما عرس لطفه من

ناظر المعارف بموافقة مجلس قطارة بأمره وشوات

(المادة الاولى)

قد نعى كل من سعادته محمود فهمى باشا ناظر الاشغال العمومية وسعادته بقدرى باشا

وكيل رئاسة قومسيون تحضير القوانين بقطارة الحقاينة وحامداً بدرى تيازى مفتش

مدارس والمكاتب وناظر قسم أول مدرسة المعلمين عضو مجلس المعارف الأعلى

(المادة الثانية)

ناظر المعارف مكاتب تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرسري بتدبير في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ الموافق ٢ أبريل سنة
١٨٨٢

• (الامضا) •

• محمد توفيق •

بأمر الحضرة سعادة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا)

(محمد سامي)

ناظر لمعرف

(الامضا)

(عبد الله مكري)

بأمر عر بتعديل بندي ١٨٢ و ١٨٤ من قانون المسددي

بالكيفية الآتية

• (نسخ جديد مصدر) •

بعد اطلاع على اذاعة ترتيب مما كما اختصه نوع على سدة ١٢ و ١٨٢ و ١٨٤
من القانون المسددي وبناء على تصاق حكومتنا مع حكومات التي اقترت على تعداد
اخذكم المذكورة وبناء على طلب صدر حامية وموافقة رئيس مجلس النظر بامر
مما هو

(المادة الاولى)

قد صدر تعديل بندي ١٨٢ و ١٨٤ من قانون المسددي بالكيفية الآتية

بند ١٨٢ يكون قدره في المود المدنية باعتبار تسعة في المائة ان لم يشترط
خلاف ذلك

بند ١٨٤ يكون قدره في المود التجارية باعتبار تسعة في المائة ان لم يشترط
غير ذلك

(المادة الثانية)

يجري العمل بقضاي هذه الاحكام احدى بعد نشره بنهر الكيفية المبيمة بالسند
الخامس و ثلاثة من لائحة مما كما اختلطه

(المادة ثالثة)

عني ناظر الحصرية الجديدة بمصر

صدر بمسراى عابدين في ٦ ابريل سنة ١٨٨٢

* (لوقيع)

* (محمد توفيق)

بامر الحصرية الجديدة بمصر

رئيس مجلس سمار

(الامضا) (محمد صاى)

ناظر الحصرية

(الامضا) (مصطفى فهمى)

﴿ أمر على تعيين موسيو جان بيرت بوراخر نذرت قاصبا محكمة

الاسكندرية الابتدائية المختلطة ﴾

﴿ نحن خديوم مصر ﴾

معدا للاء على اسما من من للاث وقوم لاثوية ترتب للاثا كم المختلطة
وبناء على ما عرض لاس وكتبين تصدرة حقة بيا المكاتب بادرة شعاعها بامر
شوب

(المادة لاولى)

موسيو جان بيرت بوراخر نذرت لاثا بترقبه ابد وكتتوريه في علم السواتين وكان
قاصبا تعيين قاصبا محكمة الاسكندرية الابتدائية المختلطة

(المادة الثانية)

على وكيل طارة حقايب تفسيد هذا لاثا

صدر في مسراى الاسكندرية في يوم ٥ جوموسه ١٨٨٢

﴿ لا مضا ﴾

﴿ محمد توفيق ﴾

بامر الحصرية الجديدة بمصر

لما ودر بادرة شعاعها

(لا مضا) (بطرس)

﴿إرادة سيده صدرت بان يعرف في ديوانه لادخله وباقي دواوين الحكومة
الهادية بتاريخ ١٧ يونيو سنة ١٨٨٢ تعيين معاداة امير
راغب باشا رئيس المجلس صدر وأمره بتشكيل
واقتاب حيث يعتمد عليه﴾

حيث ان احالة الحاضرة تسببت في وجود هيئة يعتمد عليها في مباشرة شغلها ومصلح
الحكومة اقتضا وعينا معاداة اميريل راغب باشا رئيس المجلس الصادر وأمره
تشكيل واقتاب هيئة هم معاهم او اعرض عن الطرح صدور أمره بان يعتمدوا فيكون
في علمكم احالة مقام لرئاسة الهيئة لاشاء له رليه وكوون جميعا في واحدة في المساعدة
والمعونة وسرف لاقتدار والامكان لم يديه تنظيم الادارة وحسن سير الاعمال
واستقبال الامن والراحه بطراف واكثاف البلاد نسال الله التوفيق والاصلاح

﴿أمر كرم صدره معاداة اميريل راغب باشا بتاريخ ١٢٩٩
تعيينه رئيس المجلس الصادر وتشكيله هيئة جديدة﴾

سأعلى ان اذليهم وحسن دريه كم وصداقتكم من الامور المهمة قد استصوب
طرفة لكم رئيس المجلس انظر في لزمه ددرة حاتم وتشكيل الهيئة اللازمة
وجود هاهم كم وأمر من اظهرت عن صدور أمره تعيينها واما مولد بعونه تعالى ومما
من الارادة لانه ان يصير طعون في وقت على انتظام احوال وسير الحركة
العمومية على احسن موال

﴿أمرية مقدمة من معاداة اميريل راغب باشا بحضرة الجمعية خديوية
بالتحابة لاط الرأى فيهم لظروته في سبيلها والتماسة صدور
الامر المكرم به لسماع توبينه لشاره اخرجية﴾

مولاي

لقد فصلتم على تشيخي تشكيل هيئة شمس نظرواى لاشا كر للعباب بعدى على
قراره أهيمى وصداقته وشا كر لمولاي تبصا دتكم على الاعتماد في احالة تنظيم
الاحوال الحاضرة في وقت ومير الحركة لعمومية على حال وحيت ان أقصى

١٠) التقرير المقدم من حشرة عسوفلور رئيس مجلس لطوارى الحشرة السعيدة
الحديثة يعرضه الامور التي تعتبرها الهيئة لشكة تحت
رئاسته اساسا لجميع اجرائاتها

نشا لا تجرى محاورات في المصالح... السياسية من مأموري الحكومة مع أحد وكلاء
الدول بالنظر إلى مسمى الأمن طرف... خارجة حكومتكم فقط وعليه أن
يتشرب مجلس الطرقي الأمور المهمة وان حصلت محاضرة من أحد المأمورين
فلا تعتبر ولا يعتد بها

رأى الأمر الذي تصدره بآراءه والعمل يكون مدارها على موجب الذكر يتم العمل
المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ٧٨

وعملنا لا نرى لأشغالهم واجتماعا عليا إيجاد الوسائل توسيع دائرة المعارف و...
وتحسين أحوال الرزاء... وتوابعه وكل ما يعود على سلامة الدولة...
المبادئ التي يكون عليها العمل من هيئة نظارتكم الجديدة ولا ريب في أن تكون
كافة لا على الديار المصرية أتم الله وتوفى ما كان أول العبد...
لاصول ضامة للأحقاق... وان جميعه... كل مساعدة على القيام
برعايتها خصوصا... لعلية... لا يسرها لأن ترى أهلى وط...
عيش ورعاية... فاحسن لدى... ما وصحته في هذا الباب فاحسن بالتصديق على
هذا التقرير وان لعلكم العبد الخاضع والخادم ذو الصاع

في ٢ شعبان سنة ١٢٩٩

(الامضاء)

(الاسماء بل راغب)

*) (إرادة سياسية صادرة عن مؤتمر مجلس اسطرار رغب باشا في ٤ شعبان

سنة ١٢٩٩ بالتصديق على لاصول اتى تعينها

الهيئة المشكلة اساسا لجميع اجراءاتها)

انه لو توفى السام في قطة... واعتمادى على حسن درايتكم قد كانتكم في هذا الوقت
المهم بتشكيل هيئة طارئة جديدة... راضية بكم... في هذه الاحوال
الحاضرة فاجتمع... وروعت... لبيان مبادئ هذه الهيئة...
الواجبة الرعاية... لعلية... من...
المالية والكتلات... لعل... لعل...
السياسة... لعل... لعل...
لعل... لعل... لعل...
لعل... لعل... لعل...
لعل... لعل... لعل...

للاصول لثالث ويتصدق عليها ان تكون شمولاً سياسية تعين حقوق الحكم
وللمحكومين من كل صنف والقوانين لادارية والنصائية وتنظيم حالة الادارة والقضاة
على وجه يلائم مصالح البلاد ويحفظ لها صورتها لمدينة ثم ومن ثلث مبادئ ما يند
العمل به من اول يوم يستعمل فيه الطرود منهم وعمر

اولاً اصدار عقود عومي لا يعل في الجرائد لرحمة اللعين العربية وفرنساوية
عن كل من عليه مسؤولية اولاً اشترا في الخوذة الاخيرة عدداً للشوئين
ومشركين في حارة لاسكندرية وفي المور لحقوقية وراثة منهم ما العقود

ثانياً لا يعامل احد بحرف لاهد شكاكته في مجلس عقضى القنول وصدر
الحكم عليه

ثالثاً لا تحرى تحاربات في المصالح السياسية من مامورى الحكم ومدة مع احد وكلا
الدول بالنظر المصري الا من طار في نظرا حرجية فقط وعليه يستشير مجلس
الشرى الامور المهمة وان حصل تحار من احد المامورين ولا تستبرو
يقدمها

رابعاً الاوامر التي تصدر بالاجراء والعامل يكون صادراً على موجب الذكر
المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ٧٨ لا تحراماً وصحت مودع وحوب الاهتمام في
وسائل تساع لمعارف والصانع ونحسب احوال الررة عتاة وتارة وكل ما يعود
على اسلادنا فزودة وحيث ان هذه المبادئ التي يتقده هي اساس الحكم في
ذلك من الوسائل والوسائل الموصلة لاسباب الامرات وسعادة اسلاد فاعلى
بالدية لالهة وحسن مساعي الهيئة الجديدة بجرا كل ما يعود بسعادة واتعام
الاحوال نسا الله التوفيق والنجاح

.....

(ذكرت وخديوى صادره ربيع ٤ دى سنة ١٢٩٩ الموافق ١٧
سبتمبر سنة ١٨٨٢ بتعيين سعادة جعفر باشا شيخ قضاة لاسكندرية
وسعادة اسمعيل زهدى باشا محافظاً لمدينة وحاضرة حسين بك
ابن دى شيخ قضاة رشيد)

(نحن خدي مصر)

شاه على ما عرض اليه من ناظر خدي حكومتنا وعرفنا رؤى مجلس نظارة اءهنا
أهنا على ما هو

(المادة الأولى)

قد تعين سعادة الجدر قن باشا محي وصاحب الاسكندرية وسعادة اسمعيل رضى باشا محي فقط
لديناط وحضرة حسين بك لبعدي محي فقط، ارشيد

(المادة الثانية)

على باطرد الداخلية تنفيذ أمر واحد

صدر بمرأى رأس لتين في ٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ١٧ سبتمبر
سنة ١٨٨٢

• (الامضا)

• (محمد توفيق)

بأمر الحضرة الجمعية الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا) (شريف)

باطر لداحلية

(الامضا) (رياض)

• ذكر توحيد بوى صدر تاريخ ٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق

١٧ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بتعيين حضرات الآتى ذكرهم

مديرين للمدير يات الآتى بانها) •

• (نحن خديو مصر)

على معارض لبنان باطرد اقليمية حكومتها وبموافقة ترى مجلس نظار بأمر صدرنا
أمرنا بما هوأت

(المادة الاولى)

قد تعين كل من حضرات

اراهيم آدهم باشا مدير اللعربية

محمد شاكر باشا مدير اللدقيلية

أحمد زيدا باشا مدير اللشرفية

ابراهيم بك توفيق مدير اللبحيرة

حسن دهمى بك مدير اللموفية

الياس بك	مدير الخي سويك
مراد باش رفعت	مدير بتيوم
شليل بك عفت	مدير انصبا
حسن بك رفعت	مدير القبا
عثمان باشا صدق	مدير الاسنا

(المادة الثانية)

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بامر اى ريس التيسى ٤ ذى شعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ١٧ سبتمبر
سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •
• (مختار توقيع) •

يا امر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا) (تريف)

ناظر الداخلية

(الامضا) (رياس)

• (ذكر توصادر تاريخ ٦ ذى اعدة سنة ١٢٩٩ الموافق

١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بتعيين سعادة عثمان باشا غالب

امور اصبعية مصر القاهرة) •

• (نسخ خديومصر) •

بناء على ما عرض لينا من ناظر الداخلية وموافقة رضى مجلس النظار من اعمده وقت

(المادة الاولى)

قد تعين سعادة عثمان باشا غالب مأمور لصبعية مصر القاهرة

(المادة ثمانية)

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا

صدرت من راس لبي في ٦ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ١٩ سبتمبر
سنة ١٨٨٢

• (الامضا)
• (محدد توقيع)

بامر الخصرة الشجيمه الخديوية
رئيس مجلس السغار
(الامضا) (شريف)
ناظر اداخلية
(الامضا) (رياض)

• (لامر العالي الصادر بتاريخ ٦ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ١٩
سبتمبر سنة ١٨٨٢ بتشكيل قوميون مخصوص بالاسكندرية
للفحص وتحقيق مواد السرقات والتهرب والتهرب
والخربق التي وقعت بفارسكندرية في الايام
الاى بيانها).

• (نحن خديو مصر).

بناء على ما عرض اليه من مجلس نظاريا مرعاهات
(المادة الاولى)

قد تشكل قوميون مخصوص بالاسكندرية لفحص وتحقيق مواد السرقات والتهرب
والتهرب والتهرب التي وقعت بفارسكندرية في يوم ١١ يونيه سنة ١٨٨٢
وفي الايام التي تليها من بعد ١١ لوليوبعاية يوم ١٦ منه وعلى هذا التوقيين
نبحر في تقرير عن كل قضية بحرى تحقيقاتها وان يقيم الدعوى على كل شخص تظهر له
جنايته

(المادة لثانية)

تقرر الدعوى والمستندات المرفوعة به بصيرته رعيها بعد ذلك للمجلس الخصوص الذي
يشهد به في القضاء المد كورة والحكم فيها

(المادة لثالثة)

يرسل القومسيون المد كور مندوبان قله لاقمة الدعوى أمام المجلس الخصوص

(المادة الرابعة)

لهذا لقوم سبون في طلب خط أي شخص اعتنى بطلب تقديمه لمحاكمة عسكرية
وهو ملزم بتنفيذ هذا الطلب

(المادة الخامسة)

يجوز للقنصلات أن ترسل مدعويين من طرفها، إذا شئت بعصروا بطاقتهم ومسيو
ومع عدم حوز شترال خولة لمدعويين في المسألة ولا يكون لهم الحق في أي يدوا
ما يتلحد بهم إلى لقوم سبون بواسطة الرئيس

(المادة السادسة)

قد تعين رئيسا أو نعتما للقوم سبون المشكل عوجب أمر باهذا
حصرات

عبد الرحمن رشدي بن
كاريم آغا ناظر قسم قدمايا نصارى لاشعل العمومية والحربية والبحرية
أحمد بن أحمد قنصلي نائب وكيل الحضرة الخديوية
موسيو كاه رأسي عموم الكرك المصرفة
أحمد أمين بن نائب وكيل الحضرة الخديوية بالجنداس الخلية
جديد قاضي محكمة لاستئناف
ارهم بن فؤاد رئيس مجلس اجرة واقليوية
موسيو وشبههه موسيو بن وكيل الحضرة الخديوية بانشاكم الخليفة

(المادة السابعة)

على ناظر لداخلية وناظر الخفائية تنفيذ أمر تأهذا كل مهمه فيما يخصه
صدر بمرى رأس اشير في ٦ دي اشعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ١٩ سبتمبر
سنة ١٨٨٢

(الامضا)
(محمد توفيق)

بامر الحضرة الخفائية الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا) (شريف)

ناظر الداخلية

(الامضا) (رياض)

ناظر الخفائية

(الامضا) (نخري)

• (شهرتال صادر بتاريخ ٦ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ١٩ صفر سنة ١٨٨٢ بتشكيل قومسيون مخصوص بطلب المنعص وتحقيق مواد اسرفات والقتل والتهب والحريق التي وقعت في كافة أنحاء القطر المصري ما عدا مدينة مكدرية أثناء العتبان العسكري).

• (نحن خديم مصر).

بناء على ما عرض البنا من مجلس نظارنا أمرنا بواجب عوات

(المادة الاولى)

قدرة كل قومسيون مخصوص بطلب المنعص وتحقيق مواد اسرفات والقتل والتهب والحريق التي وقعت في كافة أنحاء القطر المصري ما عدا مدينة مكدرية أثناء العتبان العسكري وعلى هذا القومسيون أن يحرر تقريراً عن كل قضية يجري تحقيقها وأن يقيم الدعوى على كل شخص تظهر له حقيقته

(المادة الثانية)

تقرر بالدعوى والمستندات المرفوقة به يصير تدعيها بعد ذلك للمجلس المخصوص الذي يسطر بالطرق المتديا المدكورة للحكم فيها

(المادة الثالثة)

يرسل القومسيون المذكور مندوباً من قبله لأقامة الدعوى أمام المجلس المخصوص

(المادة الرابعة)

هذا القومسيون أن يطلب ضبط أى شخص عقتضى طلب يتقدم منه لمدير الجهة المكلفة بتفتيد هذا الطلب

(المادة الخامسة)

يجوز لنفسلات أن ترسل مندوبين من طرفه اذا شاءت بحضور واجلسات القومسيون ومع عدم حوز راشتراض هؤلاء مندوبين في المداولة يكون لهم الحق في أن يسدوا

ما يلاحظ لهم الى القومسيون بواسطة الرئيس

(المادة السادسة)

قد تعين رئيساً وعملاً للقومسيون المشكل بموجب أمر باعد
محصرات

رئيس

محمود باشا لقلبي

أعضاء

لطيف بك سليم

أعضاء

جبرائيل أفندي كميل نائب بقسم قضايا نظري امالية والداخلية

أعضاء

شفيق بك منصور

أعضاء

موسيو شكوفى نائب بقسم قضايا مدني الحفائية والحارجية

(المادة ١٠ السابقة)

على ناظر لداخلية وناظر الحفائية تنفيذ أمر باعد كل منهم وفقاً لمجده

صدر بمرأى رئيس البنية في ٦ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ١٩ سبتمبر

سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (تمتد توقيع) •

بأمر المحصرة الجمعية الحديثة

رئيس مجلس النظار

(الامضا) (شريف)

ناظر الداخلية

(الامضا) (رياض)

ناظر الحفائية

(الامضا) (غري)

• (أمر عال بتشكيل قوميون مخصوص عصر القاهرة لتحقيق واقامة

الدعوى على كل من ارتكب جريمة العصيان أو تعدى على

سلطة الحديثية أو اذعانته بدات الحديثية) •

• (تمت حديث مصر) •

ناء على عصيان عسكري وناء على ما عرض لسان مجلس نظار بأمر باعد

(المادة الاولى)

قد تشكل عصر القاهرة قوميون مخصوص لتحقيق واقامة الدعوى على كل من

ارتكب جريمة العصيان أو تعدى على السلطة الحديثية والاهامة للدات الحديثية

سواء كان مرتكبوه هذه الجرائم مدنيين أو من زعمرة العسكرية أم لميل في انفسهم الجلبى
ومن تركب فيه، وشخص عليه

(المادة الثانية)

على انقومسيون المذكور، تطهار حقن هذه الامور وتقدم الدعوى على مرتكبى
الجناية شخصاً شخصاً

(المادة الثالثة)

تقرر الدعوى ومقتضى اتهامها يصدر بتفويض المحكمة العسكرية التى تعين للمعرق تلك
المواد والمسلح فيها

(المادة الرابعة)

يرسل القومسيون المذكور مذروبا من قبل لاقامة الدعوى امام محكمة عسكرية

(المادة الخامسة)

لهذا القومسيون أن يطلب ضبط أى شخص عقتضى صاب بتقديمه لبلط الد حلية
وهو يجرى تنفيذ هذا العلق

(المادة السادسة)

قد تم رئيساً وأعضاء القومسيون المشكل، وحباً أمرها
حضراته

رئيس	اسماعيل يوب باشا
أعضاء	على غائب باشا
أعضاء	يوسف شهدى باشا
أعضاء	محمد زكى باشا
أعضاء	سعد الدين بك
أعضاء	محمد جدى بك
أعضاء	مصطفى راغب بك
أعضاء	سليمان بسرى بك
أعضاء	مصطفى خلوصى بك
أعضاء	محمد مختار قسدى

(المادة السابعة)

على ناظر الد حلية وناظر البحرية والبحرية وناظر الحقيقة تنفيذاً من هذا اكل منهم
فيما يخصه

صدر بمرأى لاجل عبيدة في ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٨ سبتمبر
سنة ١٨٨٢

(لامص)

(محمد توفيق)

بأمر الحضرة الشيخة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا)

(شريف)

بأمر الداخلية

(لامضا)

(رياص)

بأمر الخارجية

(الامضا)

(عمر لوى)

بأمر اعادة

(الامضا)

(حبيب خرى)

*(أمر عال بتشكيل محكمة عسكرية بحضرة القاهرة لتعكم في الدعوى)

ابى تقدم اليها من القومسيون المخصوص المتكلم

الماهرة وعين حضرات الاتخذ كرههم

رئيسا وأعضاءها)*

(نحن خديو مصر)

بأمر على ما عرض اليها من مجلس نظارنا أمرناى دورت

(المادة الاولى)

قد تشكلت بحضرة القاهرة محكمة عسكرية لتعكم في الدعوى التى تقدم اليها من

القومسيون المخصوص بتشكيلها بأمرنا بصدور هذا اليوم

(لمادة لانية)

تكون احكام المحكمة المذكورة قطعية لا تستأخذ ونصدرت لاحكام التطبيق

للقانون العسكري

(المادة ثلثة)

فدته بين رئيسا وعصا المحكمة المذكورة

حضرات

شددروف باشا

رئيس

أعصا

براهيم باشا الفريق

أعصا

امهيل كامل باشا

أعصا

حسين عاصم باشا

أعصا

خورشيد باشا نواظورية سابقا

أعصا

سليمان نيازى باشا

أعصا

عثمان صفر باشا

أعصا

أحمد حسين باشا

أعصا

سليمان شهابى باشا

(المادة الرابعة)

في حالة غياب الرئيس فوجدون ما مع بعينه عن المحصور تكون رئاسة المحكمة

لعسكريين له على رتبة وأقدمها بين عضائها

(المادة الخامسة)

لا تعبر أحكام المحكمة المذكورة لأذا كانت صادرة من ستة أعصا بالأقل غير الرئيس

وقد صدر أحكامها بأغلبية لا بأغلبية مطلقة

(المادة السادسة)

على ناظر البحرية والبحرية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بامر الأسماعيلية في ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٨ سبتمبر

سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بامر المحصرة العجيبة الخديوية

رئيس مجلس لشار

(الامضا)

(ثريغ)

ناظر البحرية والبحرية

(الامضا)

(عزلطفي)

• (أمر بتشكيل محكمة عسكرية بسكندرية للحكم في الدعاوى التي

تقدم اليها من القومسيونين مخصوصين للدين تشكل

باسكندرية ووطنه وتعين حصرات لآتي

ذكرهم رئيسا وأعضاءها) •

• (تجن جنديومصر) •

بناء على ما عرض اليها من مجلس نظاريا أمر باعها وت

(المادة الاولى)

قد تشكلت بسكندرية محكمة عسكرية للحكم في الدعاوى التي تقدم اليها من

القومسيونين المختصين للدين تشكل باسكندرية ووطنه باستدعي أميري الصادرين

في ٦ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(المادة الثانية)

تكون أحكام المحكمة كورة قطعية لا تستألف وتعمد ذلك الأحكام لتطبيق

للقانون العسكري

(المادة الثالثة)

وتعين رئيسا وعمما لهذه المحكمة

حصرات

عثمان نجيب باشا

رضوان باشا

موريس باشا

مصطفى باشا العرب

حسين وامق باشا

علي وهبي بك

حسين مظفر بك

رئيس

أعضاء

أعضاء

أعضاء

أعضاء

أعضاء

أعضاء

(المادة الرابعة)

تصدر أحكام المحكمة كورة بأغلبية الآراء أغلبية مطلقة

(المادة الخامسة)

على نظار الحرية والبحرية تنفيذ أمرها

صدر بمرأى الاسماعيليه في ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٨ سبتمبر
سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •
• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة الفصيحة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا)

(شريف)

ناظر البحرية والبحرية

(الامضا)

(عزلطفي)

• (أمر عال بتعيين معاذ تلو عثمان ماهر باشا مدير الاسيوط

وعزتو حسن ذهني بك مدير القا) •

• (نحن خديو مصر) •

سأعلى ما عرض ايها من باطرد اخلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا نأمر بما
هوأت

(المادة الاولى)

قد تعين معاذ تلو عثمان ماهر باشا مدير الاسيوط وعزتو حسن ذهني بك مدير القا

(المادة الثانية)

على ناظر د اخلية حكومتنا تنفيذ امر باخذ

صدر بمرأى الاسماعيليه في ١٥ القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٨ سبتمبر

سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •
• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة الفصيحة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا) (شريف)

ناظر الداخلية

(الامضا) (رياض)

«(معرض بتعيين سعادته محمود حمدي باشا وكيل لادارة الداخلية)»

«(نحن حديثي مصر)»

سأعلى ما عرض ايضاً من ناظر الداخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا مصر
هوات

(المادة الاولى)

قد تعين سعادته محمود حمدي باشا وكيل لادارة الداخلية

(المادة الثانية)

على ناظر الداخلية حكومتنا تنفيذاً امرنا هذا

مدرس في الامانة في ١٩ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ٢ اكتوبر
سنة ١٨٨٢

«(الاسماء)»

«(شهادة توفيق)»

بامر حاضرة الحكومة

رئيس مجلس

(المصنف) (شريف)

ناظر الداخلية

(الامضاء)

(الرائع)

«(معرض بتعيين سعادته خليل كامل باشا ناظر الادارة لسبب)»

«(نحن حديثي مصر)»

سأعلى ما عرض ايضاً من مجلس نظارنا مصر هوات

(المادة الاولى)

قد تعين سعادته خليل كامل باشا ناظر الادارة لسبب

(المادة الثانية)

على ناظر الداخلية تنفيذاً امرنا هذا

صدر بمرأى الاحكامية في ١٩ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ٢ أكتوبر
سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة العفيمة الخديوية

رئيس مجلس التظاير

(الامضا) (شريف)

ناظر المالية

(الامضا) (حيدر)

• (أمر عاين بتعيين مساعد الخوجس حلي باشا أمورا لدائرة البلدية بمصر) •

• (نحن خديوم مصر) •

على ما عرض الياس ناظر مايسة حكومتنا وموافقة رأي جناس ناظر مايسة ناظر
هوات

(المادة الاولى)

قد تعين مساعد الخوجس حلي باشا أمورا لدائرة البلدية بمصر

(المادة الثانية)

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى الاحكامية في ١٩ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ٢ أكتوبر
سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة العفيمة الخديوية

رئيس مجلس التظاير

(الامضا) (شريف)

ناظر المالية

(الامضا) (علي حيدر)

*) امر عال باعطاء معادة محمد سلطان باشا مبلغ عشرة آلاف جنيه من
خزينة المالية بوجه استئاق تعويضات للتلفيات
التي حصلت له ومكافأة لسعادته
على صداقته*)

*) (فخ خديو مصر) *

حيث انه بالنسبة لما اظهره معادة محمد سلطان باشا من الصداقة لحكومتنا الخديوية
ومعارضته للعصاة في جميع امورهم وعزائمهم بانحاطة على حياته وما حصل له بسبب
ذلك من الضرر والتعدي منهم على شخصه وأخاربه وتلاف موجوداته ومقدار حسيم
من هزرواته قد استحق المكافأة من طرف الحكومة فناء على ما عرفت. اينا مجلس
تضاريا امر باعها وآت

(المادة الاولى)

يعطى بوجه استئاق لمعادة محمد سلطان باشا مبلغ عشرة آلاف جنيه من خزينة
المالية محسوبا من مبلغ الاحباطى لسنة ٨٢ تعويضات للتلفيات التي حصلت له
ومكافأة لسعادته على صداقته

(المادة الثانية)

على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا
صدر برأى الاسماعيليه في ٢١ ذى شعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ٤ اكتوبر
سنة ١٨٨٢

*) (الامضا)

*) محمد توفيق *

يا امر الحضرة الفضية الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا)

(شريف)

ناظر المالية

(الامضا)

(حيدر)

• (أمر عال بالعامر الصادر بتاريخ ١٤ أغسطس الماضي
بمنع دخول الفحم الجرى في سواحل دمياط ورشيد
الكاشنة بين بور سعيد وسكندرية) •

• (نحن خديو مصر) •

بناءً على ما عرض لي باسم ناظر الداخلية حكومتنا أمر نائب هوات
(المادة الأولى)

المنع المدون باسمنا الصادر بتاريخ ١٤ أغسطس الماضي عن دخول الفحم الجرى
في سواحل دمياط ورشيد الكاشنة بين بور سعيد وسكندرية صار العاؤه
(المادة الثانية)

على ناظر الداخلية ومباية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل من مافيه يخصه
صدر بمرأى الأسماعيلية في ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ٤ أكتوبر
سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمود قيق) •

باسم الحضرة التفجعة الخديوية

رئيس مجلس النظام

(الامضا) (شريف)

ناظر الداخلية

(الامضا) (رباض)

ناظر المالية

(الامضا) (حيدر)

• (أمر عال بالعامر الصادر بتاريخ ٢ سبتمبر الأخير المخرج
فيه على دخول اعداد القل والادوات الالتهامية
الناشئة عنه بالقطار المصري) •

• (نحن خديو مصر) •

بناءً على ما عرض لي باسم ناظر الداخلية حكومتنا أمر باجهاوات

(المادة الاولى)

أمر بالاعلى الذى صارت نشره واعلانه بتاريخ ٢ سبتمبر لاختراع البحر فيه على دخول العاز
اسائل والادوات الانتهاية الناشئة عنه بالقطر المصرى صار اعانوه

(المادة الثانية)

على كل من ناظر المذخلية والمالية تنفيذ أمرنا هذا
صدر بمرأى الاسماعيلية فى ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ٤ أكتوبر
سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة النخبة التلدوية

رئيس مجلس الطار

(الامضا) (شريف)

ناظر المذخلية

(الامضا) (رياض)

ناظر المالية

(الامضا) (حيدر)

• (أمر عال بالاعاء قوانين ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١ عن الاعانة والضمائم والامتيازات

العسكرية البرية والبحرية وعن الاجازات وعن تسوية حالة الصباط المستودعين

وعن الترقى وعن معاشات تقاعد العسكرية وناظر البحرية والبحرية ما دون

بان يطبق مؤقتا فى حق لضباط والصف ضباط العسكرية لبرية والبحرية

أحكام الامر الصادر بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٨٧٦

عن مصاريف انتقال الموظفين الملكية

لحين وضع قانون خصوصى

للعسكرية) •

• (تمتوخديو مصر) •

بعد الاطلاع على أوامر بالصادرة بتاريخ ٢٦ شول سنة ١٢٩٨ (٢٢ سبتمبر

سنة ١٨٨١) بالنص يبق على قوانين الاعانة والضمائم والامتيازات العسكرية البرية

وبالحرية والاجازات وتسوية حالة انضباط المستودعين والترقى ومعاشات تقاعد

لعسكرية وبناء على ما عرض اليه من باطرحريسة وبحرية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا أمر بامهاوات

(المادة الاولى)

قوانين ٢٦ شوال سنة ١٢٩٨ (٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١) عن الاعانة والضمائم والامتيازات العسكرية البرية والبحرية وعن الاجازات وعن تسوية حالة الضباط المستودعين وعن الترفيع وعن معاشات تقاعد العسكرية صارت ملغاة

(المادة الثانية)

ناظر البحرية والبحرية مادون بان يطبق موقفا في حق الضباط والصف ضباط العسكرية البرية والبحرية أحكام أمرنا الصادر بتاريخ ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٦ ٩ ديسمبر سنة ١٨٧٦ عن مصاريق انتفال المواطنين الملكية وذلك لحين وضع قانون مخصوص للعسكرية

(المادة الثالثة)

على ناظر البحرية والبحرية تنفيذ أمرنا هذا صدر بسري الجزيرة في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحاضرة القديسة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا) (شريف)

ناظر البحرية والبحرية

(الامضا) (عمر لطفي)

• (أمر عال باعلاء الامر العالي الصادر في ٢٠ ابريل سنة ٨١ الذي

تقررته بدم مرتبات الضباط والصف ضباط والعساكر البرية

والبحرية واعادة مرتباتهم الى ما كانت عليه

قبل هذا الامر) •

• (نحن خديوم مصر) •

بناء على ما عرض اليه من باطرحريسة وبحرية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا أمر بامهاوات

(المادة الاولى)

أمر بالرقم ٢١ بجادى الاولى سنة ١٢٩٩ (٢٠ ابريل سنة ١٨٨١) الذى تقررت به مرتبات الضباط والصف ضباط والعساكر البحرية والبحرية عارناؤه

(المادة الثانية)

مرتبات الضباط والصف ضباط والعساكر بحرية الى ما كانت عليه قبل صدور أمرنا الرقم ٢١ بجادى الاولى سنة ١٢٩٩ (٢٠ ابريل سنة ١٨٨١)

(المادة الثالثة)

جميع العلاوات فى ماهية الاستبداد ومعاش بقدراتى أعطيت سابقا على أمرنا البادى ذكره تكون منقاة

(المادة الرابعة)

على ناظرى الداخلية والبحرية والبحرية تنقيد أمرنا هذا كل منهما فى ما يخصه صدر برأى البحرية فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة جمعية المدبوبة

رئيس مجلس النظار

(الامضا) (شريف)

ناظر بحرية وبحرية

(الامضا) (عمرافى)

• (أمر عال بتعيين سعادة مصطفى باشا العرب وكيل

للبحرية بدلا عن شيرين باشا المتوفى) •

• (نحن حديثو مصر) •

ش على ما عرض اليه ناظر بحرية وبحرية بحكمه موافقة رأى مجلس نظارنا
أمرنا بالاجاوات

(المادة الاولى)

قد تعيين سعادة مصطفى باشا العرب وكيل للبحرية بدلا عن شيرين باشا المتوفى

(المادة الثانية)

على ناظر البحرية والبحرية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بررأى البحرية في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ (١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢)

• (الامضا) •

• (محدد وقتي) •

بأمر الحضرة الجمعية الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا) (شريف)

ناظر بحرية وبحرية

(الامضا) (عمر لطفي)

• (أمر عال يجعل مدرسة الطب تابعة لبطارية المعارف العمومية كما

كانت وان النود الآتي ذكرها تكون بائدة المنعول) •

• (نحن خديو مصر) •

بعد الاطلاع على الامر من اصاشرين تاريخ ٢ صفر و ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٩٨

٣ يناير و ٩ نوفمبر سنة ١٨٨١ وبناء على ما عرض اليئام ناظر المعارف العمومية

وموافقة رأى مجلس نظارنا أمرنا بما هو مت

(المادة الاولى)

مدرسة الطب تشع نظارة لمعارف العمومية كما كانت

(المادة الثانية)

نود ٧ و ٨ و ٩ من أحرار الرقيم ٢ صفر سنة ١٢٩٨ (٣ يناير سنة ١٨٨١)

المعانة بأمرنا الرقيم ١١ ذى الحجة سنة ١٢٩١ (٩ نوفمبر سنة ١٨٨١) تكون

بائدة المنعول

(المادة الثالثة)

على ناظر الداخلية وناظر المعارف العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه

صدر بمرأى الجزيرة في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ (١١ أكتوبر سنة

(١٨٨٢

- (الامضا) •
- (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا)

(شريف)

ناظر الداخلية

(الامضا)

(رياض)

ناظر المعارف العمومية

(الامضا)

(خبري)

• (أمر عال بتعيين سعادة محمد قدير باشا وكيل رئاسة القومسيون الموطن

بتطعيم المحاكم الاهلية الطامية قاصيا بمحكمة استئناف

اسكندرية عوضا عن علي رضا بك المتوفى) •

• (نحن خديو مصر) •

بعد الاطلاع على لائحة تنظيم المحاكم المختلطة بالديار المصرية وبناء على ما عرض اليه

ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأي مجلس تداريا من راجعها

(المادة الاولى)

تعيين سعادة محمد قدير باشا وكيل رئاسة القومسيون الموطن بتطعيم المحاكم الاهلية

النظامية قاصيا بمحكمة استئناف اسكندرية عوضا عن علي رضا بك المتوفى

(المادة الثانية)

على ناظر حقانية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى الجريدة في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ (١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢)

• (الامضا) •
• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظام

(الامضا) (شريف)

ناظر الحقائق

(الامضا) (نخري)

• (أمر عال بتوقيف المواعيد المعينة لسقوط الحق بالمدة الطويلة وبإعلان المرافعة وجميع المواعيد المحددة لتقيد الرهبات وتجبدها وتسهيل عقودها وبالجملة لكافة الاعمال التي يجب تميمها في مدة مقررمة بمقتضى القانون وبمقتضى أحكام قضائية ومواعيد اعلان الاحكام القضائية أو الادارية والمعارضة فيها من ابتداء ١٠ يوتولدا أول ديسمبر سنة ٨٢

• (نحن خديو مصر) •

بشاء على ما عرض اليه من ناظر حقايسة حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظامنا أمرنا بما هوأت

(المادة الاولى)

تكون موقوفة من ابتداء ١٠ يوتولدا أول ديسمبر سنة ٨٢ المواعيد المعينة لسقوط الحق بالمدة الطويلة وبإعلان المرافعة وجميع المواعيد المحددة لتقيد الرهبات وتجبدها وتسهيل عقودها وبالجملة لكافة الاعمال التي يجب تميمها في مدة مقررمة بمقتضى القانون أو بمقتضى أحكام قضائية وكذلك مواعيد اعلان الاحكام القضائية أو الادارية والمعارضة فيها

(المادة الثانية)

تتمدد لحد أول ديسمبر سنة ٨٢ المواعيد التي يلزم وكان يلزم أن تعمل به البرونستات وكافة لاعمال اللازم اجراءها امام المحاكم بخصوص طلب قيمة جميع الاوراق التجارية الجائرة تدويلها متى كانت محررة قبل ١١ يونيو سنة ٨٢

ولا يجوز في مدة التوقيف المذكورة طلب سداد قيمة تلك الاوراق من المجلدين ومن باقي الملتزمين بالسداد انما تكون الفوائد مستحقة عليها من تاريخ استحقاقها ليس سدادها

(المادة الثالثة)

على ناظر الحقاينة تنفيذ امرنا هذا

صدر بامر سيدي الجزيرة في ١٦ اكتوبر سنة ١٨٨٢ الموافق ٣ ذي الحجة سنة

١٢٩٩

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بامر الحاضرة للجمعية الخيرية

رئيس مجلس المطار

(الامضا)

(شريف)

ناظر الحقاينة

(الامضا)

(عبدنوري)

• (امر عال بامتداد كافة المواعيد المقررة قانوناً والمعنونة بمقتضى أحكام

صادرة من المجالس المحلية وكذا مواعيد اسكيب لانت ونحوها من

الاوراق التجارية الجائرة المتعامل بها من ابتداء ١٠

يونيو الماضي لغاية ٣٠ نوفمبر القابل) •

• (نحن خديو مصر) •

بناء على ما عرض اليه ناس ناظر حقاينة و موافقة رؤى مجلس نظارنا امر باجهاوات

(المادة الاولى)

كافة المواعيد المقررة قانوناً والمعيونة بمقتضى أحكام صادرة من المجالس المحلية صار امتدادها امام هذه المجالس من ابتداء ١٠ يونيو الماضي لغاية ٣٠ نوفمبر القابل وكذا للمواعيد الكهبيالات ونحوها من الاوراق التجارية الجارية استعمالها

(المادة الثانية)

امتداد المواعيد المذكورة لايحل بغير القوائد المترتبة على الكهبيالات وغيرها من ترتيب عليه موائد

(المادة الثالثة)

على ناظر الحفانية تنفيذ امرنا هذا

صدر بمرأى الجزيرة في ٥ ذي الحجة سنة ١٢٩٩ الموافق ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨٣

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بامر الحضرة الفصيحة الخديوية

رئيس مجلس الطار

(الامضا) (شريف)

ناظر الحفانية

(الامضا) (حسين خري)

• (امر عال بالاعفوس حرية العصيان عن الملازمين اشواى والملازمين

الاول واليوز باشية مع تحريضهم من رتبهم وحرمانهم من كل

حق في مراتب الاستيداع ومعه اش النقاءد) •

• نحن حديد مصر •

بناء على ما عرض بينا من مجلس تظارياً امرنا ما عاهاوات

(المادة الاولى)

قد صار الاعفوس حرية العصيان عن الملازمين التوائى والملازمين الاول واليوز باشية

ومع ذلك يجردون من رتبتهم ويحرمون من كل حق في مرتبة لاستيذاع ومهاش اشتقاع
من سبأني بانهم

أولا من يكون من هؤلاء الصباط قد اشترك في إحدى المفاومتين العسكريتين التي
حصلت احدهما في أول فبراير والثانية في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١

ثانيا من يكون من هؤلاء الصباط قد وجد تحت اسلحه في تاريخ ١١ يولييه
سنة ١٨٨٢ وفي حملته للاح اليوم طاعة لجيش الذي كاتبه

ثالثا من يكون من هؤلاء الصباط قد دخل في معكبة متوقعة في لمدة التي مضت
من تاريخ ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ليوم الطاعة

(المادة الثانية)

على ناظر الحربية والبحرية تنسب دأمر باعها

صدر بمرأى الاسماعيلية في ١١ اجلة سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٤ اكتوبر
سنة ١٨٨٢

❦ (الامضا)

❦ محمد توفيق

بأمر الحضرة العليمة الخديوية

رئيس مجلس النصار

(الامضا) (تبريد)

ناظر الحربية والبحرية

(الامضا) (الطغ)

❦ (أمر عال بتعيين معاذة ابراهيم باشا رشدي عضوا للقوم بون)

المشكل باسكندرية لتحقيق مواد السرقات والقتل

وتحوز ذلك بدلا عن جاديت

❦ (نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ٦ ذي القعدة سنة ١٢٩٩ الموافق

١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بتشكيل قوم بون خصوصي شرسة كدريه لتحقيق مواد

السرقات والقتل وهدم الاعراض ومواد التعدي ولسلب وانهب والحريق اى

حصلت باسكندرية في يوم ١١ يونيو في الايام التي تلي يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢
اعاينة ١٦ شهره وبناء على ما عرض اليها من مجلس بطارنا أمر باجتماعات
(المادة الاولى)

قد تعين ابراهيم رشدي باشا عضو اللق ومسيون المشكل باسم المشار اليه بدلا عن حاد بك
(المادة الثانية)

على ناظرى الداخلية والحفاية تنفيذ أمر با هذا كل منهما فيما يخصه
صدر بمرأى البربرية في ١٨ ذى الحجة سنة ١٢٩٩ الموافق ٣١ أكتوبر
سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محدوثة بقى) •

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس المطار

(الامضا) (شريف)

ناظر الداخلية

(الامضا) (رياض)

ناظر الحفاية

(الامضا) (نفرى)

• (مر عال بتعين الدكتور غرانت بك كيميائى السكة الحديد

عضو بمجلس الصحة العمومية) •

• (نحن بخديو مصر) •

بعد الاطلاع على أمر بالصادر بتاريخ ٢ صفر سنة ١٢٩٨ الموافق ٣ يناير
سنة ١٨٨١ وبناء على ما عرض اليها من ناظر الداخلية حكومتنا وموافق رأي
مجلس نظارنا أمر باجتماعات

(المادة الاولى)

قد تعين الدكتور غرانت بك كيميائى السكة الحديد عضو بمجلس الصحة العمومية

(المادة الثانية)

على ناظر لداخلية تنفيذ أمر با هذا

صدر برأى الجزيرة في ١٨ ذى الحجة سنة ١٢٩٩ الموافق ١٣١١ أكتوبر سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• محمد توفيق •

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا) (شريف)

ناظر الداخلية

(الامضا) (رياض)

• (أمر على عدم اختصاص المحاكم المختلطة بتفرق قضايا التعويضات التي

ترفع ضد الحكومة المصرية وتشكيل قوميون خصوصي

للحكم في الطلبات المذكورة) •

• (نحن خديو مصر) •

من هذا الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وبما على الاتفاق الذي وقع بين

حكومتنا وبين الدول اولى اسباب ذلك وما عرض سامن ناظر حقانية حكومتنا

وموافق رأي مجلس نوابنا امر بما هوأت

(المادة الاولى)

لا تختص المحاكم المختلطة بتفرق قضايا التعويضات التي ترفع ضد الحكومة المصرية وتكون

متعلقة بالحوادث النورية التي وقعت في مصر من ابتداء ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢

(المادة الثانية)

تشكل فيما بعد قوميون خصوصي للحكم في الطلبات المذكورة

(المادة الثالثة)

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ امرنا هذا

صدر برأى الجزيرة في ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٩٩ الموافق ١ نوفمبر سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• محمد توفيق •

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا) (شريف)

ناظر الحفافية

(الامضا) (نخري)

(أمر عال بتعيين سعادة اسمعيل كامل باشا وكيلًا لنظارة الحرية)

(نجن خديو مصر)

بناءً على ما عرض اليه من ناظر حرية و بحرية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا
أمرنا بما هوأت

(المادة الاولى)

قد تعين سعادة اسمعيل كامل باشا وكيلًا لنظارة الحرية

(المادة الثانية)

على ناظر حرية و بحرية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى ايدريه في ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٩ الموافق ٧ نوفمبر سنة
١٨٨٢

(الامضا)

(محمد توفيق)

بأمر الحضرة الفصيحة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا)

(شريف)

ناظر الحرية والنجرة

(الامضا)

(السق)

*(أمر عال بعدم اختصاص المجالس المحلية بتظر قضايا التعويضات)

التي ترفع ضد الحكومة المصرية وتشكيل قوميون

خصوصاً في الطلبات المذكورة)*

(نجن خديو مصر)

بناءً على ما عرض لنا من ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا تأمرنا بما
هوأت

(المادة الاولى)

لا تختص المجالس المحلية بطرق قضائية، وتعويضات التي ترفع ضد الحكومة المصرية وتكون متعلقة بالحوادث لثورة التي وقعت في مصر من ابتداء ١٠ حوزو سنة

١٨٨٢

(المادة الثانية)

يتشكل فيم بعد فومسيون خصوصي للحكم في الملمات المذكورة

(المادة الثالثة)

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى الجريدة في ٢٥ دى الحجة سنة ١٢٩٩ الموافق ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢

• (الامضا)

• (تتمد توميق)

بأمر الحضرة الشيخة اعديوية

رئيس مجلس اطار

(الامضا)

(شريف)

ناظر الحقانية

(الامضا)

(فخرى)

• (أمر عال بتعيين حضرة سليمان نجاني بك قاضيا بمحكمة اسكندرية

المختلطة الابتدائية بدلا عن عثمان بك عرقى)

• (فخرى خديو مصر)

بعد الاطلاع على لائحة التكميل لمختلطة وبناء على ما عرضه اليها ناظر حقانية حكومتنا

وموافقة راي مجلس اطارنا أمرنا بما هو آت

(المادة الاولى)

قد تعين حضرة سليمان نجاني بك قاضيا بمحكمة اسكندرية المختلطة الابتدائية بدلا عن

حضرة عثمان بك عرقى

(المادة الثانية)

على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى الجزيرة في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٢ غرة محرم سنة ١٣٠٠

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة السليمة الخديوية

رئيس مجلس انظار

(الامضا)

(شريف)

ناظر الحفاية

(لامضا)

(غري)

• (أمر عال بالصرح بجوابات جردته وشركائه المقيمين في مصر بان

يجزوا في مصر القاهرة تحت مسئوليتهم ادارة عربات أو ميوس

دليل ركاب في الشوارع لآ في بياسها) •

• (نحن خديوم مصر) •

اعلى ما عرض البناء من ناظر خلية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا أمرنا بما
هوأت

(المادة الاولى)

قد نصرح للجوابات جردته وشركائه المقيمين في مصر بان يجزوا في مصر القاهرة تحت
مسئوليتهم ادارة عربات أو ميوس دليل ركاب في الشوارع لآ في بياسها بحيث
انه لا يترتب على هذا الصريح ذي مسئولية تعود في أي حال من الاحوال على
الحكومة

(المادة الثانية)

هذا الصريح لا يجعل للجوابات جردته وشركائه المذكورين حق امتياز ولا احتكار
من أي نوع كان

(المادة الثالثة)

على الجوابات جردته وشركائه المذكورين عدم عدم وجود لوائح خاصة وصية بهذا الشأن
في بيعة وأمر اضبطية ومصلحة الطرق والشوارع

(المادة الرابعة)

عربات الامنيوس المذكورة تكون ممتدة ومربوطا عليها لميري عوائد تعادل ضعف العوائد المقررة على عربات الاجرة بمدينة مصر ويربط أيضا على خيول العربات المذكورة نفس العوائد المقررة على خيول عربات الاجرة

(المادة الخامسة)

عربات الامنيوس المذكورة يكون سيرها في الفروع الآتية
أولا من ميدان البورصة الى عاين وتطارة الاشغال العمومية مارة بشارع غمرة
٨ و ١٤ و ١٧ و ٢٦ و ٣٠ و ٣٣

ثانيا من ميدان البورصة الى محطة السكة الحديد مارة بشارع كلوت بك وقطارة الليون ومحطة السكة الحديد وتعود من قطارة الليون وشارع قطارة الدكة وشارع غمرة ١ وبالعكس

ثالثا من ميدان البورصة الى شارع السواني مارة بشارع غمرة ٨ و ١٢ و شارع الموسكى وشارع السكة الحديدية

(المادة السادسة)

عربات الامنيوس التي تسير في الفرع الاول والفرع الثاني المبيين بالبند السابق لا يمكن أن يزيد طولها عن أربعة أمتار والتي تمر من شارع الموسكى لا يزيد طولها عن ثلاثة أمتار وأما عرض العربات المذكورة فلا يتجاوز في أي حال من الأحوال مترا واحدا وثمانين سنتيمترا

(المادة السابعة)

أجرة الركوب في العربات المذكورة تقرر على الوجه الآتي

— —

١٠٠ عن كل محل من الدرجة الاولى

٢٠ عن كل محل من الدرجة الثانية

٢٠ عن كل تذكرة انتقال من خط الى آخر في الدرجة الاولى

١٠ عن كل تذكرة انتقال من خط الى آخر في الدرجة الثانية

(المادة الثامنة)

يصير ابطال هذا الترخيص اذا تأخر تشغيل الفروع المذكورة زيادة عن ثلاثة شهور من تاريخ أمر ابطاله كما يصير ابطاله أيضا اذا توقف تشغيل البعض أو اكل من الفروع المذكورة بعد تشغيلها

(لمدة التاسعة)

على ناظرى الداخلية والاشغال العمومية تنفيذاً من هذا كل من ما في محضه
وبه ملق به

صدر بسراى الجزيرة فى ٤ محرم سنة ١٢٠٠ الموافق ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة النعيمة الحديوية

رئيس مجلس الدطار

(الامضا)

(شريف)

ناظر الداخلية

(الامضا)

(رباس)

ناظر الاشغال العمومية

(الامضا)

(على مبارك)

• (تقرير مدعوم من دول لورئيس مجلس اطر ولاية ذالعية الحديوية
اوضح فيه الاسباب الداعية لتفويض المانع الآتى من أصل مبالغ
الاعتمادات وانقضى من الجانب الحديوى المعظم التمدد
على مشروع أمر عال يتعلق بهذا الموضوع) •

(مولاي)

قد تشرفت فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١ بأب أنقضى من حياكم العالى التصريح
حين ذلك بفتح اعتمادات فى ميزانية سنة ١٨٨٢ غير اعتيادية يبلغ مقدارها
٥٤٠٠٠٠ جيباً مصرى

وانه وان كان من الواجب تقرير عهده الميرانية ورطها به فقل حسدت سنة ٨١ الا
ان ضرورة اتمام الاشغال لى طلبت لاجلها تلك الاعتمادات قد أجأى اذ ذلك لان
ألقى من عتاكم الدية التصديق لى هذا الاجراء وكان ذلك فى ١٤ اذار سنة ١٨٨٢
للحكومة أن تقدر الايرادات المقتضى تخصيص الميرانية سنة ٨٢ اعير تبادلية بجمع

لا ينقص عن ثمر في سنة ٨١

ولم يكن مطورا للحكومة ان تجزى ايرادات مصطفى الاملاك المبرية في سنة ٨١ الذي
قد التزم بتدبيره مبلغ ١٠٨٨١٤ جنيه امصريا وهذا خلافا لاموال المطلوبة من
المصلحة الى المديران العير بمصلحة بندين ولم يحرر تدبيرها ومنه لا عن ذلك فان مبلغ
٨٠٠٠ جنيه امصريا الذي صار تدبيره في الايرادات قيمة جزء من الاموال المطلوبة
من الدائرة المالية في سنة ١٨٨١ في المديران العير بمصلحة للدين لم يكن الحصول
عليه لادعى تأخير عمل حسابات تلك المصلحة بحاية الحوادث التي وقعت الخلل في جميع
المصالح

فكانت نتيجة هذه الاسباب المتعددة انه عند نقل حسابات سنة ٨١ انقضى منها ان
جمله الايرادات المخصصة للميرانية سنة ١٨٨٢ العير باعتبارها لا تبع الا ٢٨٥٨١٦
جنيها امصريا فبما عن ذلك فرق قدره ١٥٤١٨٤ جنيه امصريا بمبلغ الايرادات
وبين قيمة الاعتمادات التي سبق فتحها بالامر العالي الصادر في ٢٢ ديسمبر سنة
١٨٨١

وهذه الخلة ينبغي التنبه للمصروفات المخصصة للميرانية العير باعتبارها وان كان يمكن من
جهة أخرى تأخير صرف جملتها الى سنة ١٨٨٣ حيث ان حوادث الاشيرة
أوقفت اتمام أغلب الاشغال التي كان مشروعها في ذلك تاريخ مالية حكومتكم
بعدم الانفاق مع المصالح ذات شأن في هذه المادة عرض على المجلس بان يتخذ من
الاعتمادات السابق فتحها مبلغ ١٥٤١٨٤ جنيه امصريا حتى تعديل الميرانية العير
لاعتيادية على هذه الكيفية لوجود المواردة والمعدلة التامة بين مصالح الاعتمادات وبين
المصروفات فلذا ألتفت بأن أقدم لسلدتكم المالية مشروع الامر العالي المذكور بهذا
ملتمس التصديق عليه من لدن حضرة محكماتكم العلية

• (أمر عال بربط مقدار التوفير والريادات في مبرية سنة ١٨٨١

وتتبع الاعتمادات المصرح بفتحها في اعتمادات مبرية

سنة ١٨٨٢ العير اعتبارا من المبلغ الآتي

ببارة وتخصيصه في المصالح او صحة

بالجدول الآتي) •

• (نحن خديو مصر) •

بعد الاهتلاع على التقرير المرفوع اليه السيد رئيس مجلس نظار بابتاريخ ١٤ نوفمبر

سنة ١٨٨٢ و بناء على بئدى ١٥ و ١٦ من قانون التصفية وموافق رأى مجلس
نظارا بأمر بإعماهاوات

(المادة الاولى)

قد صار ربط مة - دار التوفيرات والريادات في ميرانية سنة ١٨٨١ (راجع بند ١٦
من قانون التصفية) بمبلغ ٢٨٥٨١٦ جنيها مصريا حسب الجدول حرف (١)
المرفوق بهذا

(المادة الثانية)

الاعتمادات المصرحة ستجوز في اعتمادات ميرانية سنة ١٨٨٢ الغير اعتيادية مقتضى
أمره صادر بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ صارت تقسيمها الى مبلغ ٢٨٥٨١٦
جنيها مصريا

(المادة الثالثة)

يصير مخصص هذا المبلغ الى المصالح الموسعة بالجدول حرف (ب) المرفوق بهذا

(المادة الرابعة)

على ناظر المالية حكومتنا تنفيذ أمر بهذا

صدر بئسراى الجزيرة في ٤ محرم سنة ١٣٠٠ الموافق ١٥ نوفمبر سنة
١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة النخبة الخديوية

رئيس مجلس الطار

(الامضا)

(شريف)

ناظر المالية

(الامضا)

(حيدر)

(جدول حرفي)

(إيرادات مصرية سنة ١٨٨٢ العبرية)

(ميزانية سنة ١٨٨١ الاعتيادية)

المبالغ العبرية لخدمة المستظم

جنينة مصرى

٤٤٥٤٠٧٠ قيمة المدافع المخصصة بالمصالح الغير مخصصة

يضاف الى ذلك

قرق بين المصروفات المصرح بها في قانون التصحية

والمصروفات التي صار ابرازها في المديريات والمصالح

المخصصة

جنينة مصرى

٣٤١٠٢٨٩ دين عوى

سبعة في المائة على مبالغ

٠١٨٠٧٦٠ ٢٥٨٢٢٩٦ جنينها مصرى

المحصل بالمديريات المخصصة

٠١٦١٩٩٢ مصالحة السكك الحديدية

والتلغرافات وميناسكندرية

٠٠٦٦٦٤٥ مصلحة السكر

٤١١٩٦٨٦ الحلة

٠٠٠٩٨٢٥ ٤١٠٩٨٦١ قيمة المصروفات التي صار ابرازها

٤٤٦٣٨٩٥ جلة ايرادات الحكومة

يستعمل من ذلك

٤٢٦٧٥٦٢ مصروفات المصالح العبرية مخصصة

١٩٦٣٣٣ اربادة في ايرادات المصالح العبرية مخصصة عن مصروفاتها

(ميزانية سنة ١٨٨١ الاعتيادية)

٠٥٢٦٧٣٦ قيمة المقر بالمصرية بمقتضى نص ديكريته ١٦ يولييه

سنة ١٨٨١

٣٥٧٢٥٣ قيمة المدافع التي صرفت في سنة ١٨٨١ من الميرانية

الاعتيادية

١٨٩٤٨٣ ابقى تحت تصرف الحكومة لعامة سنة ١٨٨١

٣٨٥٨١٦ جلة ايرادات مصرية سنة ١٨٨٢ العبرية

(جدول حرف ب)
(ميزانية سنة ١٨٨٢ الفيراغية)

حشيه مصري	
١٠٠٠٠٠	نظارة الحرية
١١٥٠٠٠	نظارة الاشغال لعمومية
٠١١٠٠٠	مصلحة السكك الحديدية والتلغرافات وميناء كندرية
١٠٠٠٠٠	حكمه دارية السودان
٠٥٩٨١٦	مبلغ احتياطي لمصاريف غير مقررة
٣٨٥٨١٦	

• أمر عال بتعيين سعادتلوعلى مبارك باشا وحضرة جبران بك
وحضرة يعقوب بك ارتين أعضاء لجنة حفظ
الاتحاد العربية القديمة) •
• (شحن خديومصر) •
بناء على ما عرصة البناءاظر الاوقاف وموافق رأي مجلس نظارة الامر بما هوأت
(المادة الاولى)

قد تعين سعادتلوعلى مبارك باشا وحضرة جبران بك وحضرة يعقوب بك ارتين أعضاء
الجنة حفظ الاتحاد العربية القديمة المشكلة بأمرنا الصادر في ٢٦ محرم سنة ١٢٩٩
لموافق ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨١

(المادة الثانية)

على ناظر الاوقاف تنفيذ أمرنا هذا
صدر برسر اى عابدين في ١٦ محرم سنة ١٣٠٠ الموافق ٢٧ نوفمبر سنة
١٨٨٢

• (الامضا)
• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة القديمة الخديوية

رئيس مجلس اقطار

(الامضا) (شريف)

ناظر الاوقاف

(الامضا) (محمد زكى)

«أمر عال بتعيين سعادته محمود باشا لسكرى وكيل لبطارة المعارف»

• (محسن خديو مصر) •

بناء على ما عرضه السيد ناظر المعارف وموافقة رأى مجلس نظارنا أمر ناعاه وآت

(المادة الأولى)

قد تعين سعادته محمود باشا لسكرى وكيل لبطارة المعارف

(المادة الثانية)

على ناظر المعارف تنفيذ أمرنا هذا

صدور برأى الاسماء التالية في ١٧ محرم سنة ١٣٠٠ الموافق ٢٨ نوفمبر سنة

١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة التفتيمية الخديوية

رئيس مجلس اطار

(الامضا)

(شريف)

ناظر المعارف

(الامضا)

(خيري)

«أمر عال بتعيين قرايت افندي ريزيان وكيل النائب العمومي بالمحاكم

اختلطة وأبراهيم افندي بحجب مساعد وكيل النائب العمومي

بالمحاكم المد كورة أعضاء ما سوميون المشكل لتحقيق

مواد السرقات وخلافة التي حصلت

باسكندرية في الايام الآتي بياستها»

• (محسن خديو مصر) •

بناء على ما عرض السيد ناظر المعارف وموافقة رأى مجلس نظارنا أمر نايمها وآت

(المادة الأولى)

قد تعين قرايت افندي ريزيان وكيل النائب العمومي بالمحاكم اختلطة وأبراهيم افندي

بحسب مساعد وكيل النائب لعمومي بإعجابكم لمد كورة أعضاء باشا ومسيون لمشكل
بأمر ما صادر في ٦ ذي الشعدة سنة ١٢٩٩ الموافق ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢
لتحقيق مواد السرقات وادارة التل والتهن والهب والحريق التي حصلت في أسكندرية في
يوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ وفي الأيام التالية ليوم ١١ يولييه سنة ١٨٨٢
لغاية ١٦ شهر المذكور

(المادة الثانية)

على ناظر الداخلية حامية ناظر البحرية واجبرية وناظر الحماية تصفية هذا كل مهم فيما
يخصه

صدر بمرسري الاحكامية في ١٧ محرم سنة ١٣٠٠ الموافق ٢٨ نوفمبر سنة
١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحصرة الشريعة الخديوية

رئيس مجلس القرار

(لامضا) (شريف)

ناظر الداخلية

(الامضا) (رياض)

ناظر البحرية والبحرية

(الامضا) (لطفي)

ناظر الحامية

(الامضا) (حري)

• (أمر على بتدليل الحكم الصادر على أحمد عرابي باشا بالقضاء من باقي المؤيد

من الاقطار المصرية وملحقاتها وارجاء الحكم الصادر عليه بالقتل

المتعاد الى الاقطار المصرية أو ملحقاتها) •

• (لحسن خديو مصر) •

بناء على انه صدر الحكم بانقضاء من على أحمد عرابي باشا من قبله قرار المجلس العسكري

في ٢٢ محرم سنة ١٣٠٠ (٢ ديسمبر سنة ١٨٨٢) - بمقتضى المادة

السادسة والتسعون من القانون العسكري العثماني والمادة التاسعة والخمسون من

قانون الجبايات

وبناء على ما رأينا من استعمال ما أسلفنا من حق العفو لا نجد عرابي المذكور أمرنا بـ
هات

أولا الحكم الصادر على أحمد عرابي المقتضى حرمانه بالنصاص وقمع تبهيد يانفي على
الأيدي من الاقطار المصرية وملقاتها
ثانيا هذا العفو يطل ويقع اجره الحكم على أحمد عرابي بالتقتل ذارجع الى الاقطار
المصرية وأملقاتها

ثالثا على ناظر الداخلية وناظر الحربية والبحرية تنفيذ أمرنا هذا كل من مافيا يخصه
صدر بـ سراي عابدين في ٢٢ محرم سنة ١٢٠٠ (٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

(الامضا)

(محمد توفيق)

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا) (شريف)

ناظر الداخلية

(الامضا) (رباض)

ناظر الحربية والبحرية

(الامضا) (عمر لطفى)

*(أمر عال بتعيين معادة اسمعيل يسرى باشا رئيسا للقومسيون المشكل

في طنطا بدلا عن معادة محمود باشا الذي)

(نحن خديوم مصر)

بناء على ما عرض البنا من مجلس نظارنا أمرنا بهات

(المادة الاولى)

فدنه من معادة اسمعيل يسرى باشا ما تمنا العمومي الذي الحياكم الاقلية المستعجدة رئيسا

لقومسيون المشكل في طنطا بأمرنا الصادر بتاريخ ٦ ذى القعدة سنة ١٢٩٩

موافق ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بدلا عن معادة محمود باشا الذي تعيين وكيله

لظرة المعارف

(المادة الثانية)

على ناظر الداخلية وناظر اعداية تنفيذ أمرنا هذا كل من مافيا يخصه

صدر بسراى عابدين فى ٢٤ محرم سنة ١٣٠٠ الموافق ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النواب

(الامضا) (شريف)

ناظر الداخلية

(الامضا) (رياض)

ناظر الحفانية

(الامضا) (غفرى)

• (أمر عال بتعيين ابراهيم بك واصف وموريس بك ومصطفى لاوطا كى قبودان

ومحمد افندى على أعضاء المحكمة العسكرية لعسكرة بدلا عن سعادة

رضوان باشا وسعادة موريس باشا وسعادة مصطفى باشا العرب

وحضرة حسين بك مطهر) •

• (بمضى خديو مصر) •

بأمر على ما عرض اليه من مجلس نظار بأمر بامضاء

(المادة الاولى)

قد تعين ابراهيم بك واصف وموريس بك ومصطفى لاوطا كى قبودان ومحمد افندى على

أعضاء المحكمة العسكرية لعسكرة المشككة بأمرنا الصادر بتاريخ ١٥ ذى القعدة

سنة ١٢٩٩ ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بدلا عن سعادة رضوان باشا وسعادة موريس

باشا وسعادة مصطفى باشا العرب وحضرة حسين بك مطهر

(المادة الثانية)

على ناظر البحرية وبحرية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراى عابدين فى ٢٤ محرم سنة ١٣٠٠ الموافق ٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النواب

(الامضا) (شريف)

ناظر البحرية والبحرية

(الامضا) (لطفي)

*(أمر عال بتعديل الحكم الصادر بالقصاص على كل من طلبه باشا عصمت
وعبد العال باشا حلمي ومحمود باشا سامي وعلى باشا فهمي بالتقي المؤبد
من الاقطار المصرية ولمناتها واجراء الحكم بالقتل على كل
منهم اذ ارجع الى الاقطار المصرية أو ملحقاتهم)*
(نخن حديق مصر)

بناء على ان صدر الحكم بالنصاص على كل من طلبه باشا عصمت وعبد العال باشا حلمي
ومحمود باشا سامي وعلى باشا فهمي بما قرر عليه قرار المجلس العسكري في ٢٦ محرم سنة
١٣٠٠ (٧ دهر سنة ١٨٨٢) حسبما تنص به المادة السادسة وتسعون من
لقانون العسكري العثماني والمادة التاسعة والخمسون من قانون الجنائيات
وشاه على ما رآه من استعمال المال من حق العتول لطلبه عصمت وعبد العال حلمي ومحمود
سامي وعلى فهمي المدكورين أمر باجتماعات
أولا الحكم الصادر عن كل من طلبه عصمت وعبد العال حلمي ومحمود سامي وعلى
فهمي المتضمن جرائهم بالقصاص وقع تبديله بالتقي على الابد من الاقطار المصرية
وملحقاتهم

ثانيا هذا العتوي يطرويق جرائه الحكم على كل من طلبه عصمت وعبد العال حلمي
ومحمود سامي وعلى فهمي بالقتل اذ ارجع الى الاقطار المصرية وملحقاتها
ثالثا على باظر لداخلية وناظر البحرية والبحرية تنفيذ أمر ناهي كل منهم ان يقيم
بمصر

صدر بمرأى عابدين في ٢٦ محرم سنة ١٣٠٠ (٧ دهر سنة ١٨٨٢)

(الامضا)

(محمد توفيق)

بأمر الحضرة القضيعة الخديوية

رئيس مجلس التظافر

(الامضا) (شريف)

ناظر الداخلية

(الامضا) (رياض)

ناظر البحرية والبحرية

(الامضا) (عمر لطفي)

(أمر عال بتعيين سعادة اسمعيل أيوب باشا نظرا

للدخيلة بدلا عن دولتورايان باشا)

(نحن خديو مصر)

شاه علي ماعرضه اليه رئيس مجلس نظارنا أمرنا بما هوأت

(المادة الاولى)

قد تعين سعادة اسمعيل أيوب باشا نظرا للدخيلة بدلا عن دولتورايان باشا الذي قبل
استعفاؤه

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس نظارنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى عادي في ٢٩ محرم سنة ١٣٠٠ الموافق ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(الامضا)

(محمد توفيق)

بأمر الحضرة العظمى الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا)

(شريف)

(أمر عال بتعيين سعادة علي غالب باشا وكيل البحرية بدلا

عن اسمعيل كامل باشا)

(نحن خديو مصر)

شاه علي ماعرض اليه من ناظر حربية وبحرية حكومتنا وموافقة رأي مجلس نظارنا أمرنا
بما هوأت

(المادة الاولى)

قد تعين سعادة علي غالب باشا وكيل البحرية بدلا عن اسمعيل كامل باشا الذي قبل
استعفاؤه

(المادة الثانية)

على ناظر حربية وبحرية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى عابدين في ٢٩ محرم سنة ١٢٠٠ الموافق ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢

(الامضا)
(محمد توفيق)

بأمر الحضرة بتعظيم الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا)

(شريف)

ناظر الحربية والبحرية

(الامضا)

(عمر لطفي)

(أمر عال بتعديل الحكم الصادر بالقصاص على كل من محمود فهمي باشا
وبعقوب سامي باشا بالتي انبثقت من الاقطار المصرية وملحقاتها
واجراء الحكم بالقتل على كل منهم اذا رجع الى
الاقطار المصرية وملحقاتها)

(نحن خديو مصر)

شاء على انه صدر الحكم بانتهاس على كل من محمود فهمي باشا وبعقوب سامي باشا بما قرر
عليه قرار المجلس العسكري في ٢٩ محرم سنة ١٢٠٠ (١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢)
حسب مقتضى المادة السادسة والتسعون من اثنان والعشرون المادة
التاسعة ونحوه من قانون الجنايات
وبناء على ما رأيناه من استعمال ما لنا من حق العفو بمحمود فهمي وبعقوب سامي
المذكورين أمرنا بما هو آت

أولا الحكم الصادر على كل من محمود فهمي وبعقوب سامي لمقتضى جرائهما
بأنقصاص وقع تبديلهما على الأبد من الاقطار المصرية وملحقاتها
ثانيا هذا العفو يبطل ويشع اجراء الحكم على كل من محمود فهمي وبعقوب سامي
المذكورين بالقتل اذا رجع الى الاقطار المصرية وملحقاتها
ثالثا على ناظر الداخلية وناظر الحربية والبحرية تنقيباً من ناهذا اكل مهامهم الخاصة

صدر بمرأى عابدين في ٦٩ محرم سنة ١٣٠٠ (١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة النخبة الخديوية

رئيس مجلس الشعار

(الامضا)

(شريف)

عن ناظر الداخلية

(وكيل الداخلية)

(الامضا)

(محمود جدي)

ناظر الخيرية والبرية

(الامضا)

(عمر لطفي)

(أمر عال بدخول أملاك وموجودات أجدعراي وطلبه عصمت وعبد العال

حلي ومحمود سامي وعلى فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي في ملك

الحكومة ومبيع جيع ذلك وتخصيصه لسداد التهربات

التي ستعطى لمن أصيبوا بالحوادث الثورية)

(نحن خديوم مصر)

بعد الاطلاع على الاحكام الصادرة من المحكمة العسكرية بتاريخ ٢٢ و ٢٦ و ٢٩

محرم سنة ١٣٠٠ الموافق ٣ و ٧ و ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وبعد

الاطلاع على أوامرها الصادرة بتاريخ ٢٢ و ٢٦ و ٢٩ محرم سنة ١٣٠٠

الموافق ٣ و ٧ و ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢

وبعد أخذ رأي مجلس نظارنا أمرنا بما هو آت

(الملحق الاول)

أملاك وموجودات أجدعراي وطلبه عصمت وعبد العال حلي ومحمود سامي وعلى

فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي منقولة كانت أو غير منقولة وأملاكهم

وموجوداتهم التي اشتروها أو روضعوها بينهم عليها ومقتبذة بأسماء غير اسمائهم وكذلك

لأعماله والموجودات التي تصرفها في بناءه وأعماله بغير أية مصدعة صارت ملكا
للحكومة ولا يجوز لهم من الآن فصاعدا أن يملكوا أي ممتلكات أي نوع كانت في الأقطار
المصرية بطريق الارث أو الهبة أو بيع أو بأي طريقة كانت
ويتربط لهم سنويا راتب يقدر بقدر الضروري لمعيشتهم فقط
(المادة الثانية)

أعماله وموجودات أحمد عرابي وطلبه عصمت وعبد العال حلمي ومحمود سامي وعلى
فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي مقولة كانت وغير مقولة يصبر سبعة أشهر
بفتح من هذا البيع بعد التصفية بمصر لمداداته وديوناته التي ستعطي لمن أتيهوا
بأحوادث الثورية

(المادة الثالثة)

على ناظر الداخلية حكومتنا تنبيههم بهذا
صدر بمراسم في ٣ صفر سنة ١٣٠٠ (١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢)
• (لامنة) •
• (محمود توفيق) •

بأمر الحكومة المصرية الخديوية
رئيس مجلس الطوار
(الامضا)
(شريف)

ناظر الداخلية
(الامضا)
(احمد عرابي)

(أمر على بتجريد أحمد عرابي وطلبه عصمت وعبد العال حلمي ومحمود سامي
وعلى فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي من جميع الرتب والألقاب
وعلامات الشرف والتزين لهما مع محو أوسامهم من دفاتر
ضباط الجيش المصري بمحواؤها)
(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على الاحكام الصادرة من المحكمة العسكرية بتاريخ ٢٢ و ٢٦ و ٢٩
محرم سنة ١٣٠٠ الموافق ٣ و ٧ و ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وبعد الاطلاع

على أوامر «الصادرة بتاريخ ٢٢ و ٢٦ و ٢٩ محرم سنة ١٣٠٠ الموافق ٢
و ٧ و ١٠ ديسمبر ١٨٨٢

وبعد أخذ رأي مجلس نقاربا أمر بأعماله وت

(المادة الأولى)

قد صار تجريد أحمد عرابي وطالب عصمت وعبد الله الحلبي ومحمود سامي وعلي
دهمي ومحمود دهمي وعقوب سامي من جميع لرب واللقاب وعلامات الشرف
الخاصة بهم مع موقوفاتهم من دفاتر صناديق الجيش المصري موقوفات

(المادة الثانية)

على ناظر الداخلية وناظر البحرية والحرية - سيداً من بعده كل منهم فيما يخصه
صدر بمرأى من بديري ١٠ من سنة ١٣٠٠ (٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

• (الامضاء)

• (محمد توفيق)

بأمر الحاضرة السجدة المحمدية

رئيس مجلس نظار

(الامضاء)

(شريف)

ناظر الداخلية

(الامضاء)

(محمد توفيق)

ناظر البحرية والحرية

(الامضاء)

(عمر لطفي)

(أمر من بديري اختصاص لقومسيون المشكل)

باسكندرية على واقعات يوم ١١ يولييه وما وقع بعد ذلك

لغاية ١٤ من شهر سنة ١٨٨٢

(محمد توفيق)

شاه على ما عرضت اينما من مجلس نظار با أمر بأعماله وت

(المادة الاولى)

اختصاص القومسيون المخصوص المشكل باسكندرية بمقتضى أمرنا الصادر بتاريخ
٦ ذى القعدة سنة ١٢٩٩ (١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢) بسرى أيضا على واقعات
يوم ١١ يوليو وما وقع بعد ذلك بحسب ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢

(المادة الثانية)

على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل من قام بما يخصه
صدر بسراى عابدين فى ١٢ صفر سنة ١٣٠٠ (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢)
* (الامضا) *
* (محمد توفيق) *

بأمر الحضرة النخبة الخديوية

رئيس مجلس الطار

(الامضا)

(شريف)

ناظرى الداخلية

(الامضا)

(اسماعيل أيوب)

ناظرى الحسنية

(الامضا)

(نحرى)

(أمرنا بالقامة عثمان فوزى باشا المشترك فى برية العصبان)

فى ابادة تحت ملاحظة الضبطية مع دفعه أربعة آلاف

جنبيه مصرى تأميناً لمدة أربع سنوات وعدم

استخدامه فى الدوائر

(نسخ خديوية مصر)

بناء على ما عرض البناس مجلس نظارنا أمرنا بما هوأت

(المادة الاولى)

عقب د. فوزى باشا المشترك في جريعة العصيان بقم في أبعاديته تحت ملاحظة لضمه بطانية
ويُدفع تأمينة قدره أربعة آلاف جنيه مصري لمدة أربع سنوات ولا يجوز استعادته في
الدوائر

(المادة الثانية)

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا

صدر لسراي عابدين في ١٣ صفر سنة ١٣٠٠ (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بإمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا)

(شريف)

ناظر الداخلية

(الامضا)

(امعيل ايوب)

﴿أمر عال بأفاسة الأشخاص المشتركين في جريعة العصيان لا في بيان أمماتهم

في بلادهم تحت ملاحظة الضبطية مع دفع التأمين المبيح قدره ومدته أمام

اسم كل منهم ونحوهم من جميع رتبهم وعنواناتهم ومساكنهم

وعلامات شرفهم وأمنياتهم﴾

﴿نحن خديو مصر﴾

بناء على ما عرض اليه مجلس نظارنا أمرنا على ما هو

(المادة الاولى)

الأشخاص المشتركين في جريعة العصيان لا في بيان أمماتهم بقم في بلادهم

تحت ملاحظة الضبطية مع دفع التأمين المبيح قدره ومدته أمام اسم كل منهم

قيمة التأمين مدة التأمين

بجنيه

مصري

أحمد أبانظه	من مديرية الشرقية	٢٠٠٠	خمس سنوات
أحمد محمود	من مديرية البحيرة	٢٠٠٠	أربع سنوات
إبراهيم الوكيل	من مديرية البحيرة	٢٠٠٠	أربع سنوات
سعداوى الجبالي	من مديرية اسيوط	١٠٠٠	سنتين
سليمان جعه	من مديرية الشرقية	٠٣٠٠	ثلاث سنوات

(المادة الثانية)

صار تجريد الأشخاص المذكورين بإعادة الأبقية من جميع رتبهم وعنواناتهم
ومساعدتهم وعلامات شرفهم وامتيازاتهم

(المادة الثالثة)

على ناظر لداخلية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرساي عابدين في ١٢ صفر سنة ١٣٠٠ (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

(الامضا)

(محمد توفيق)

بأمر الحضرة السجدة الخديوية

رئيس مجلس العاد

(الامضا) (شريف)

بناظر لداخلية

(لامضا)

(اسماعيل يوب)

(أمرنا بإقامة الأشخاص المشتمكين في جريدة لعصيان الآتي بيان أسمائهم

في بلادهم تحت ملاحظة نصبة مع رفع تأمين المبي قدره ومدة

أمد اسم كل منهم وتجريدتهم من جميع رتبهم وعنواناتهم

ومساعدتهم وعلامات شرفهم وامتيازاتهم)

(نحس خديو مصر)

بناء على ما عرض علينا من مجلس نظارنا أمرنا بأمرنا

(المادة الاولى)

الاشخاص المشتمل كواب في حرية العصبان الآتي بان اسمهم يقيم كل منهم في بلدته تحت ملاحظة اوصلية مع دفع التأمين المبين قدره ومدة أمام اسم كل منهم

قيمة التأمين مدة التأمين

جنيه

مصرى

أمين التمسى	من مديرية الشرقية	٥٠٠٠	خمس سنوات
مراد السعدى	من مديرية الحيرة	٤٠٠٠	أربع سنوات
محمد جلال	من مديرية المنيا	٣٠٠٠	ثلاث سنوات
عمر محبوب	من مديرية المنيا	٤٠٠٠	أربع سنوات
محمد أبو عمر	من مديرية سيوط	٣٠٠٠	أربع سنوات
بلوم نسعدى	من مديرية المنيا	٤٠٠٠	أربع سنوات

(المادة الثانية)

عدم دفع التأمين من أى الأشخاص المذكورين بالمادة السابقة يستوجب نفيه في القصير لمدة مساوية للمدة المحددة للتأمين

(المادة الثالثة)

صار تجريد الأشخاص المذكورين بالمادة الاولى من جميع رتبهم وعنواناتهم ومناصبهم وعلامات شرفهم وامتيازاتهم

(المادة الرابعة)

على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسرارى عابدين في ١٣ صفر سنة ١٣٠٠ (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٢)

(الامضا)

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

(الامضا)

(شريف)

ناظر الداخلية

(الامضا)

(امحليل أيوب)

(أمر على معمرارة الأشخاص المشركون في حرية بعض الأتقيان إمامائهم
بالتي للمدة المبينة ذودونجريد من يكون منهم حائرا لرسد أو عنوان
أو مصعب أو امتياز أو علامة شرف من ذلك جميعه)

(نحس خديو مصر)

شاء على معمر صايد من مجلس نظار مصر باجاءات

(الملحة الاولى)

الأشخاص المشركون في حرية بعض الأتقيان إمامائهم بحازون بالتي للمدة المبينة أدناه

جهة التي	مدة التي	
خارج عن القطر المصري ومطقاته	مؤبدا	باجامان غوري
في مصوع تحت الملاحظة	عشرون سنة	علي الروبي
في مصوع تحت الملاحظة	عشرون سنة	حسن موسى العقاد
في سواكن تحت الملاحظة	ثلاث سنوات	عمر رجي
في سواكن تحت الملاحظة	ثلاث سنوات	علي حسن
خارج عن القطر المصري ومطقاته	ثمان سنوات	أحمد عبدالنار قائم مقام سابقا
خارج عن القطر المصري ومطقاته	مدة خمس سنوات	مصطفى عيسى
خارج عن القطر المصري ومطقاته	مدة خمس سنوات	الرحيم
خارج عن القطر المصري ومطقاته	مدة خمس سنوات	عبد محمد
خارج عن القطر المصري ومطقاته	مدة خمس سنوات	خضر خضر
خارج عن القطر المصري ومطقاته	مدة خمس سنوات	حسن جاد
خارج عن القطر المصري ومطقاته	مدة خمس سنوات	محمد رمر
خارج عن القطر المصري ومطقاته	مدة خمس سنوات	أحمد رفعت
خارج عن القطر المصري ومطقاته	مدة خمس سنوات	شفيق عبد الرحيم
خارج عن القطر المصري ومطقاته	مدة خمس سنوات	عليش
خارج عن القطر المصري ومطقاته	مدة خمس سنوات	محمد مصطفى
خارج عن القطر المصري ومطقاته	مدة خمس سنوات	الكردي
خارج عن القطر المصري ومطقاته	مدة أربع سنوات	محمود أحمد
خارج عن القطر المصري ومطقاته	مدة أربع سنوات	فوده حسن
خارج عن القطر المصري ومطقاته	مدة أربع سنوات	خليل كمال

تابع الأشخاص المشتركين في حرية العصبان

جهة التقي	مدة التقي	جهة التقي
مصطفى الجدي	ناظر استالسية اسكندرية سابقا	مدة أربع سنوات
مصطفى الانزاوطي من دمياط	مدة أربع سنوات	خارجا عن القطر المصري ومطبقاته
عبد القادر	قاضي مديرية القليوبية سابقا	مدة أربع سنوات
محمد الهجرسي	من الارهر	مدة أربع سنوات
أحمد عبد الجواد	من المنيا	مدة أربع سنوات
محمد عبد الجواد	من المنيا	مدة أربع سنوات
يوسف امعيل	من المنيا	مدة أربع سنوات
الشيخ يوسف شرابه عالم	مدة ثلاث سنوات	خارجا عن القطر المصري ومطبقاته
محمد فرح	قائم مقام - اجنة	مدة ثلاث سنوات
شيخ محمد عنبه	ناظر لم عسري المطبوعات سابقا	مدة ثلاث سنوات
حسن الشمسي	محرر جرنال المقيد وخوذة بالمدارس سابقا	مدة ثلاث سنوات
أمين أبو يوسف	من دمياط	مدة ثلاث سنوات
ابراهيم الاناوي	من مأوري قنبر الداخلية سابقا	مدة ثلاث سنوات
محمد بديع	اعضاء مجلس ابتدائي مصر سابقا	مدة ثلاث سنوات
امعيل جودت	من مصر	مدة ثلاث سنوات
أحمد رشوان الدشاوي	من قنا	مدة ثلاث سنوات
آدم الانزاوطي	من القيوم	مدة سنتين
علي حسين	من المنيا	مدة سنتين
حسين مطريد	من عربا بالمدوقة	مدة سنتين
محمد محمد بخيدى من دي سويف	مدة سنة	خارجا عن القطر المصري ومطبقاته
محمد النصر	مدة سنة	خارجا عن القطر المصري ومطبقاته

(المادة الثانية)

من يكون من الاشخاص المذكورين بالمادة السابقة حائز الرتبة أو عنوان أو منصب أو امتياز أو علامة شرف صار فحجب عنه من ذلك جميعه

(المادة الثالثة)

على ناظر الداخلية وناظر الخارجية والبحرية تنفيذ أمر ناهذ كل منهما فيما يخصه
صدر سرى عاين في ١٣ صفر سنة ١٣٠٠ (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

(الامضا)

(محمد توفيق)

بأمر الحصرة للضبعة الخديوية

رئيس مجلس الطائر

(الامضا)

(شريف)

ناظر الداخلية

(الامضا)

احمد ميل أيوب

ناظر الخارجية والبحرية

(الامضا)

(عز الدين)

(أمر عال بإقامة الاشخاص المشتركين في حرية العصيان الآتي بيان اسمائهم في بلادهم وأبعادهم تحت ملاحظة الضبطية وفحجب يمس يكون منهم حائز الرتبة أو عنوان أو منصب أو امتياز أو علامة شرف من ذلك جميعه)

(شحن خديوم مصر)

بناء على ما عرض اينما من مجلس نظارة الأمر بإجرائه

(المادة الاولى)

الاشخاص المشتركون في حرية العصيان الآتي بيان اسمائهم يقيم كل منهم في إبعادته أو في بلده ويكونون جميعا تحت ملاحظة الضبطية

يقيم في إبعادته

وكيل الداخلية سابقا

حسين الدرهمي

يقيم في إبعادته

مأمور الدائرة البلدية بأكسندرية سابقا

يوسف بروتو

مصلطى نائلى	مفتش بردين سابقا	يقيم فى ابعاديه
محمد عاطف	قائم مقام سواري سابقا	يقيم فى ابعاديه
اسماعيل دانش	مأمور الدائرة ببلدية باسكندرية سابقا	يقيم فى ابعاديه
جابر بك	من مديرية بنى سويف	يقيم فى بلده
مصلطى نقيب	خوجة بالمدارس سابقا وصاحب جريدة المفيد	يقيم فى بلده
مصطفى عبد اللطيف	من مديرية الدقهلية	يقيم فى بلده
أبو المعاطى سيد	من مديرية الدقهلية	يقيم فى بلده
محمد شلبى طوبار	من مديرية الدقهلية	يقيم فى بلده
اسماعيل بطن	من مديرية الدقهلية	يقيم فى بلده
محمد بن شداد	من مديرية الدقهلية	يقيم فى بلده
حسين الاعسر	من مديرية الشرقية	يقيم فى بلده
على عبد الهادى	من مديرية المنيا	يقيم فى بلده
محمد عبد الصمد	من مديرية المنيا	يقيم فى بلده
على أبو يوسف	من مديرية المنيا	يقيم فى بلده
أحمد أبو طالب	من مديرية المنيا	يقيم فى بلده
على المنكارى	من مديرية الشرقية	يقيم فى بلده
محمد عبد الا	من مديرية الشرقية	يقيم فى بلده
أبو زيد غانم	من مديرية الشرقية	يقيم فى بلده
سليمان محمد	من مديرية الشرقية	يقيم فى بلده
حسان دراج	من مديرية اسيوط	يقيم فى بلده
محروس سيد احمد	من مديرية بنى سويف	يقيم فى بلده
محمد عبد الله	من مديرية المنيا	يقيم فى بلده
محمد منصور	من مديرية المنيا	يقيم فى بلده
أحمد النقي	من مديرية المنوفية	يقيم فى بلده
على النقي	من مديرية المنوفية	يقيم فى بلده
عبد الحميد النقي	من مديرية المنوفية	يقيم فى بلده
محمد المسيرى	من مديرية الفيوم	يقيم فى بلده
سليمان جابر بن جابر بك	من مديرية بنى سويف	يقيم فى بلده
على كساب	من مديرية بنى سويف	يقيم فى بلده
الشيخ على نائيل	من أعضاء مجلس الخيرة والفضيلة سابقا	يقيم فى بلده

(المادة الثانية)

من يكون من الاشخاص المدكورين بالمادة السابقة حائز الرتبة أو عنوان أو منصب أو امتياز أو علامة شرف صار تجزئته من ذلك جميعه

(المادة الثالثة)

على كل من ناظر الداخلية وناظر البحرية والبحرية تنفيذ من ناهذا كل منهما فيما يخصه
صدر بمرأى عابدين في ١٣ صفر سنة ١٣٠٠ (٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

(الامضا)

(محمد توفيق)

بامر الحضرة القبيصة الخديوية

رئيس مجلس النواب

(الامضا) (شريف)

ناظر الداخلية

(الامضا)

(امهيل أيوب)

ناظر بحرية وبحرية

(الامضا) (عمر لطفى)

(طبع بقطعة بولاق في أوامط جادى ثمانية سنة ١٣٠٢)

تواضع الاوامر لعالية السيادة في سنة ١٨٨٢

• (أمر عال بالعموم من حرية تعصيان عن الضباط الاتي بانهم الذين لم يصدر في حقهم حكم أو أمر خصوصي مع تجريدتهم من رتبهم وحرمانهم من كل حق في مرتبة الاستبداد ومعاش نقاد) •

• (نحن خديو مصر) •

شاه على ما عرض اليه من مجلس نظرياً بأمر باعهاوات

(المادة الاولى)

الضباط من رتبة الصاغ وقول اعلى في فوق عاصم رتبة الفريق ادين لم يصدر في حقهم حكم أو أمر خصوصي صار العدو عنهم من حرية التعصيان ومع ذلك يعرودون من رتبهم ويجردون من كل حق في مرتبة الاستبداد ومعاش اسقاعدهم عياتي بانهم

أولاً من يكون من هؤلاء الضباط قد اشترك في المعارك العسكرية التي حصلت احداهما في أول فبراير والثانية في ٩ سبتمبر سنة ٨١

ثانياً من يكون من هؤلاء الضباط قد وجد تحت السلاح في تاريخ ١١ يوايه سنة ٨٢ وبقي حامل السلاح في يوم طاعة الجيش الذي كان به

ثالثاً من يكون من هؤلاء الضباط قد دخل في العسكرية متطوعاً في المدة التي مضت من تاريخ ١١ يولييه سنة ٨٢ ليوم الطاعة

(المادة الثانية)

على ناظر الحرية والاعرية تشديد الأمر بهذا

صدر بامر اى عالى في ١٥ صفر سنة ١٣٠٠ (٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨٢)

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر الحضرة الفعيلة الخديوية

ناظر الحرية والاعرية

رئيس مجلس الطار

(الامضا) (عمر لطفي)

(محمد شريف)

• (أمر عال بتعيين كل من مصطفى بك خلوصي وحسن بك همت قائداً لفرقة عسكرية أعصاباً بالمحكمة العسكرية لمدة ستة أشهر في التحكم في الدعاوى التي تقدم اليها من القوم مسيئين المشايخ باسكندرية ووسطها) •

• (نحن خديو مصر) •

بشاه على ما عرض اليه من مجلس نظرياً بأمر ناظر باعهاوات

(المادة الاولى)

قد تعين كل من مصطفى بك خلوصي وحسن بك همت قاعة مات عسكرية أعضاء
المحكمة العسكرية المشكلة بسكندرية بأمره الصادر تاريخ ١٥ ذي القعدة سنة
١٢٩٩ (٢٨ سبتمبر سنة ٨٢) للحكم في الدعاوى التي تقدم اليها من القومسيوين
المشككين بالسكندرية ووطنها

(المادة الثانية)

على باطر الخيرية ولجنة تقدير أمره هذا
صدر بمرأى عايد بن في ١٩ صفر سنة ١٢٠٠ الموافق ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٢

• (الامضاء)

• (محمد توفيق)

بأمر الحضرة القسيمة الخيرية

رئيس مجلس الخطار

بأنظر الخيرية والبحرية

(الامضاء) (محمد شريف)

(الامضاء) (عز الدين)

• (أمر على تقدير مبرأة إيرادات الجهات المخصصة لأبناء الدين العمومي

والغير مخصصة له عن سنة ١٨٨٢ ومبرأة المصروفات التي

يلزم بأدائها من ذلك الإيرادات المتداخلة التي يات بها)

• (نحن محمد يوسف مصر)

سما على ما عرض لادرسا من رئيس مجلس تقدير ما عوقفته رؤى مجلس اصدار بأمره
هوات

(المادة الاولى)

مبرأة إيرادات الجهات المخصصة لأبناء الدين العمومي قد تسدرت عن سنة ١٨٨٣

تبلغ ١٢٨٧٦٨٦ أربعة ملايين وثلاثة وسبعون ألفا وثلاثة وستون ألفا

حيث مصر بأمره المصروفات التي يلزم بأدائها من أصل الإيرادات المذكورة قد تسدرت

تبلغ ٤١٦٧٠٦٧ أربعة ملايين ومائة وسبعة وستين ألفا وسبعة وستين ألفا

كما هو مبين بالجدول المرفوق بأمره هذا مرة ١

(المادة الثانية)

مبرأة إيرادات الجهات الغير مخصصة لأبناء الدين قد صدرت تقديرها عن سنة ١٨٨٣ تبلغ

٤٤١٦٩٤١ أربعة ملايين واربعمائة وستة عشر ألفا وتسعمائة وواحد وأربعين

حيث مصر بأمره المصروفات التي يلزم تأييدها من تلك الإيرادات قد تسدرت بمبلغ

٤٤١٤٨٥١ أربعة ملايين واربعمائة وأربعة عشر ألفا وثلاثة وأربعين

جنهما مصريا كما هو مبين بالجدول المرفوق بأمرنا هذا اتمرة ٢
(المادة الثالثة)

تحصيل الاموال والايادات من أي نوع كانت الميثة بالجدولين المذكورين يكون
عقنضي القوانين والوائح والاصول لمصلحة الاجراء
(المادة الرابعة)

على نظاردواوين حكومتنا تنفيذاً أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

صدر بمرأى عابدين في ٣٠ ديسمبر سنة ٨٢ الموافق ١٩ صفر سنة ١٣٠٠

• (الامضا) •

• (محمد توفيق) •

بأمر المفصرة السعيدة الخديوية

رئيس مجلس السطار

(الامضا) (محمد شريف)

ناظر الداخلية

(الامضا) (احمد ايلوب)

ناظر المالية

(الامضا) (علي حيدر)

ناظر الخرجية والبرقية

(الامضا) (عمر البلق)

ناظر الاشغال العمومية

(الامضا) (علي مبارك)

ناظر الخزانة

(الامضا) (حسين فخري)

ناظر المعارف

(الامضا) (احمد خيرى)

ناظر الاوقاف

(الامضا) (محمد زكى)

طبع بتبعة بولاق في أوائل رجب سنة ١٣٠٢





(Arab)

KRB

.M345

1885